# دراسة تأثير أنشطة لجان المراجعة على الإفصاح الإختياري فى التقارير المالية

## "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية"

**د. محمد بهاء الدين محمد بخيت★**

**ملخص البحث:**

**أصبحت لجان المراجعة من الموضوعات الهامة التي تفرض نفسها على جدول أعمال المؤسسات والمنظمات الدولية والحكومات حيث تعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من المراجع الداخلي والخارجي وأكثر آليات الحوكمة ارتباطًا بعملية التقرير والإفصاح داخل المنشاة ويعد الإفصاح المحاسبي جوهر نظرية المحاسبة ويعكس الإفصاح الإختياري المعلومات التي تقوم المنشاة بالإفصاح عنها اختياريا، ويهدف البحث الى دراسة دور وجود لجان المراجعة فى تحسين مستوى الإفصاح الاختيارى في التقارير المالية للبنوك التجارية المدرجة فى البورصة المصرية وتمثلت مشكلة البحث في دراسة اثر إستقلالية وخبرة وحجم لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختيارى من خلال الإجابة علي التساؤل الرئيسى للبحث "ما هو دور لجان المراجعة في تحسين مستوي الإفصاح الإختياري فى التقارير المالية؟"**

**وتأتي أهمية البحث في تناوله لموضوع لجان المراجعة كأهم اداه رقابية وأحد دعائم حوكمة الشركات كدراسة تطبيقية في اهم قطاع من القطاعات الاقتصادية وهو قطاع البنوك التجارية وقد اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي لتحليل العلاقة بين لجان المراجعة (كمتغير مستقل ويتمثل في إستقلالية لجان المراجعة وخبرة اعضاء الجنة بالاضافة الي حجم لجنة المراجعة) ومستوى الإفصاح الاختيارى (كمتغير تابع) بجانب الاعتماد على متغير رقابى ممثلا فى حجم البنوك مقاسا بالوغاريتم الطبيعى للاصول لعينة تشمل كافة البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية وعددهم ١٣ بنك، وقد استخدمت الدراسة الاساليب الاحصائية الوصفية باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي**

---

★ استاذ المحاسبة والتمويل المساعد – كلية الادارة والتكنولوجيا – الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

البريد الالكتروني : Mbahaaeldin@yahoo.com

**الخطي البسيط والمتعدد وذلك لقياس العلاقة بين المتغيرين من خلال برامج التحليل الاحصائى باستخدام اداة استبانة الاراء تتضمن بنود الإفصاح الاختيارى (٦٩ بند) والتى تم توزيعها على عدد ٢٦٠ مفردة لبيان طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وأثرهم على المتغير التابع.**

**وتوصلت نتائج الدراسة الى تفاوت مستوى الإفصاح الإختياري في البنوك المصرية، حيث أظهرت النتائج أن 10%من بنود الإفصاح الإختياري تفصح عنها كل بنوك العينة في حين 43% منها يفصح عنها بنك واحد و47% من بنود الإفصاح الإختياري يتم الإفصاح عنها بنسب مختلفة. كما اسفرت النتائج الاحصائية الى وجود علاقة إيجابية ذو دلالة احصائية لاستقلالية وخبرة وحجم لجان المراجعة على مستوى الافصاح الاختيارى.**

**وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة الإستفادة من وجود العلاقة السببية بين كل من إستقلالية وخبرة وحجم لجان المراجعة وبين مستوى الإفصاح الإختياري والتى بدورها تساعد على تشجيع المناخ الاستثمارى وتعزيز اليات عمل لجان المراجعة؛ بالاضافة الى ضرورة العمل على تطوير نظام معلومات يوضح اليات عمل لجان المراجعة في البنوك التجارية واخيرا ضرورة تفعيل دور الهيئة العامة لسوق المال لإصدار قانون للأفصاح الإختياري يتناول المعلومات المستقبلية بالمزيد من التفصيل والتوضيح.**

**كلمات رئيسية: لجان– استقلالية– افصاح– خبرة– تقارير– المراجعة– بنوك**

# Investigate the impact of the audit committees' activities on the optional disclosure in the financial reports "An Applied Study on Commercial Banks Listed in the Egyptian Stock Exchange"

**Abstract:**

**Audit committees have become an important issue on the agenda of financial institutions, organizations and governments, acting as a link between the Board of Directors and both internal and external auditors. As they represent the most governance mechanisms to the process of reporting and disclosure. Accounting disclosure is the essence of accounting theory, the optional disclosure reflects the information that the entity discloses optionally.**

**The objective of this research is to examine the role of audit committees in improving the level of disclosure in the financial reports of commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange. The research problem is investigating the impact of the independence, experience and size of the audit committees at the level of the optional disclosure. This is done by answering the main question of the research: "What is the role of the audit committees in improving the level of optional disclosure in the financial reports?"**

**The study has followed the descriptive analytical method and the inductive method to analyze the relationship between the audit committees (as an independent variable, which is the independence of the audit committees and the experience of the members,and the size of the audit committee) and the level of the optional disclosure (as a dependent variable) besides the control variable represented in the size of the banks as measured by the natural logarithm of the assets of a sample including all commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange.**

**The study used the logistic regression model to measure the relationship among variables through the statistical analysis programs with the questionnaire, which included the items of the optional disclosure (69 items), and were distributed to 260 individuals to show the nature of the relationship between independent variables and their effect on the dependent variables.**

**The results of the study showed that the level of optional disclosure in the Egyptian banks varied. The results showed that 10% of the optional disclosure items were disclosed by all the sample banks, while 43% of them were disclosed by one bank and 47% of the optional**

**disclosure items are disclosed in different percentages. The statistical results also revealed a positive relationship with statistical significance for the independence, experience and size of the audit committees at the level of optional disclosure.**

**The study recommended a number of recommendations, including: The necessity of benefiting of the existence of the causal relationship between the independence, experience and size of the audit committees and the level of optional disclosure which in turn helps to encourage the investment climate and strengthen the mechanisms of the work of the audit committees; The audit of the commercial banks and finally the need to activate the role of the Capital Market Authority to issue a law for optional disclosure deals with future information in more detail and clarification.**

***Keywords: Committees - Disclosure - Experience - Reports - Audit – Banks.***

## ١- مقدمة

حظيت لجان المراجعة فى الوقت الحالى بإهتمام بالغ من الهيئات العلمية الدولية المتخصصة والباحثين، وخاصة بعد الإخفاقات والإضطرابات المالية فى كبرى الشركات العالمية، ويرجع هذا الإهتمام للدور الذى يمكن أن تلعبه لجان المراجعة كأداة من أدوات حوكمة الشركات فى زيادة الدقة والشفافية فى المعلومات المالية وغير المالية التى تفصح عنها الشركات والحد من الفساد المالي والإداري، وذلك من خلال دورها فى إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة المراجعة الداخلية بالشركات ودورها فى دعم وظيفة المراجعة الخارجية وزيادة الإستقلالية لها، وأيضا أهميتها فى التأكيد على الإلتزام بمبادئ حوكمة الشركات. وهو الأمر الذى أدى إلى قيام البورصات المالية الدولية بمطالبة الشركات التى تسجل أسهمها بها بإنشاء لجنة المراجعة. وهو ما أتبعته هيئات السوق المالية بالدول العربية عند إصدارها مؤخرا للوائح حوكمة الشركات بها. (بخيت، ٢٠١٨)

ويعد الإفصاح المحاسبي جوهر نظرية المحاسبة حيث يشير الإفصاح الى عرض التقارير المالية بكل وضوح للمعلومات المحاسبية طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة. وتعتبر لجان المراجعة من أهم الأدوات الرقابية، كما تعتبر أحد أهم دعائم تحقيق مفهوم حوكمة الشركات حيث تعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من المراجع الداخلي والخارجي وأكثر آليات الحوكمة ارتباطًا بعملية التقرير والإفصاح داخل المنشاة. (عرفة ومليجى، ٢٠١٣)

وقد حظي الإفصاح الإختياري باهتمام كبير من جانب الباحثين في الأدب المحاسبي، حيث انه يهدف الى التأكد من توافر المعلومات المالية وغير المالية عن الأحداث الجوهرية التي تؤثر على المركز المالي للشركة لكافة المتعاملين فى السوق فى وقت واحد وبالشكل الذي يساهم فى اتخاذ قرارات الاستثمار بالاضافة الي انه يضمن الشفافية لكافة المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية والمعلومات المرتبطة بكل من أداء الشركة وهيكل الملكية وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية (عفيفي، ٢٠٠٨).

لذا فان وجود لجان مراجعة في الشركات ضمن قواعد حوكمة الشركات أصبح لزاماً علي فكر المراجعة أن ينشط وأن يكون هناك اهتمام من جانب الباحثين والهيئات العلمية لمسايرة هذا التطور وانعكاساته لفتح آفاق جديدة لأداء عملية المراجعة، حيث ان البيئة المصرية تعد مجالاً ملائماً لتطبيق لجان المراجعة لضبط جودة التقارير المالية، والتأكد من مصداقيتها، وتدعيم استقلال عمل المراجع الداخلي والخارجي (عبد الفتاح، ٢٠١٣). حيث تقوم لجان المراجعة بدور حيوي فى ضمان جودة التقارير المالية لتحقيق الثقة فى

المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من تطبيق لقواعد الحوكمة، وفى هذا الصدد توصلت الدراسات التي تناولت دور لجان المراجعة بالوحدات الاقتصادية التي لديها لجان مراجعة قد انخفض بها معدل حدوث التصرفات المالية غير القانونية، بجانب زيادة درجة الثقة فى معلومات القوائم المالية وخاصة الوحدات الاقتصادية المقيدة أسهمها فى سوق الأوراق المالية.

## ٢- مشكلة الدراسة

إن الإفصاح الإختياري يعكس المعلومات التي تقوم المنشاة بالإفصاح عنها اختياريا، والتي تعد مسألة نسبية تختلف من منشأة لاخري، وعلى بالرغم من ان هناك دراسات تناولت محددات الإفصاح الاجباري فان الدراسة تسعى لدراسة دور لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الإختياري في البنوك المصرية التجارية المدرجة فى بورصة الاوراق المالية، حيث تلتزم تلك البنوك وفقا لقانون سوق المال المصري بالقواعد والإجراءات التى تتعلق بالإفصاح الاجبارى، ولكن نشر معلومات ليست ملزمة بالإفصاح عنها والتي تزيد عن متطلبات الإفصاح الإجباري هو اساس مشكلة الدراسة ومن ثم السعى نحو دراسة دور لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختيارى فى محاولة لدراسة العلاقة بينهما فى البنوك المصرية من خلال صياغة التساؤل الآتي : ما هو دور لجان المراجعة في تحسين مستوي الإفصاح الإختياري فى التقارير المالية؟"

## ٣- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة دور وجود لجان المراجعة فى تحسين مستوى الإفصاح الاختيارى في التقارير المالية بالتطبيق على البنوك المدرجة فى البورصة المصرية وذلك من خلال تحقيق ثلاثة أهداف فرعية وهي اولاً: دراسة اثر إستقلالية لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختيارى. ثانياً: استقراء العلاقة بين خبرة لجان المراجعة ومستوى الإفصاح الاختيارى، ثالثاً: ايضاح طبيعة العلاقة بين حجم لجان المراجعة ومستوى الإفصاح الاختيارى. بالاضافة الى ماتقدم دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختيارى وبين حجم البنك.

## ٤- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من حيث تناولها موضوعا معاصراً، حيث تساهم لجان المراجعة كاحد متطلبات الحوكمة في رفع مستوي الشفافية للتقارير المالية من خلال الإفصاح الإختياري عن المعلومات المالية وغير المالية عن الاداء المالي ومن ثم تقليل درجة

المخاطر وبناء الثقة مع المساهمين وحماية استثماراتهم من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في مجلس الإدارة، وأيضاً تعظيم قيمة أسهم الشركة وتدعيم القدرة التنافسية في الأسواق المالية العالمية وتأتي أهمية البحث في تناوله لموضوع الإفصاح الإختياري ودور لجان المراجعة في اهم قطاع من القطاعات الاقتصادية وهو قطاع البنوك التجارية، حيث يمثل القطاع المصرفى احدى الدعامات الاساسية فى بناء الهيكل الاقتصادى للدولة من خلال ايضاح دور لجان المراجعة والتعرف على المفاهيم المتعلقة بلجان المراجعة، لذا تتلخص أهمية الدراسة في جانبين الاول محاولة توفير قاعدة معلومات مناسبة للجهات التي تهتم بالإفصاح الإختياري في مصر حول العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الإختياري والتي من بينها لجان المراجعة، بما يمكنها من اتخاذ القرارات أو التدابير المناسبة لتوفير البيئة الملائمة لزيادة مستوى الإفصاح الإختياري؛ والثاني إيضاح أثر خصائص لجان المراجعة (الإستقلالية، الخبره، الحجم) على مستوى الإفصاح الإختياري.

## ٥- خطة الدراسة

تنقسم الدراسة في هذا البحث الي جزءين، الاول الاطار النظري للبحث والثاني الدراسة الميدانية، حيث تستعرض الدراسة في الجزء الاول ماهية المراجعة ولجان المراجعة وآليات عمل لجان المراجعة بالاضافة الى مفهوم الإفصاح الأختيارى واخيرا استقراء وتحليل أهم الدراسات السابقة في مجال البحث واشتقاق فروض البحث.

اما الجزء الثاني للدراسة فيقدم الهدف من الدراسة الميدانية ومجتمع الدراسة وعينتها، ومتغيرات الدراسة وطرق قياسها، ومصادر جمع البيانات، والأساليب الإحصائية المستخدمة، ونموذج الدراسة. كما يتناول هذا الجزء عرض وصفي لبيانات عينة الدراسة وتحليلها باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، وتطبيق نموذج الدراسة للخروج بنتائج الدراسة لدور لجان المراجعة وعلاقتها بالإفصاح الإختياري في التقارير المالية، ونتائج التحليل الاستدلالي لاختبار الفرضيات المختلفة التي قامت عليها الدراسة والتي تبين العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. واخيراً، عرض النتائج والتوصيات التي صيغت من النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

## ٦- الاطار النظري للبحث

في بداية تناول مفهوم حوكمة الشركات "Corporate Governance" تجدر الإشارة إلى عدم وجود تعريف موحد لحوكمة الشركات فى اللغة العربية حيث أطلقت على

حوكمة الشركات عدة تسميات منها الحكم الرشيد، والإدارة الحكيمة. ولكن المصطلح الانجليزى متفق علية من كافة الاقتصاديين والقانونين والمحللين وهذا ما تؤكده موسوعة Encyelopelia (بخيت، ٢٠١٤).

فيري الجيزان (٢٠٠٥) ان حوكمة الشركات هي مجموعة من الطرق والإجراءات التي من خلالها يتأكد المستثمرين من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم. ويعرفها Fawzy (٢٠٠٣) بانها مجموعة النظم والإجراءات والآليات التي تصمم وتطبق من حكم المؤسسات والشركات المساهمة على وجه الخصوص لضمان أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركات والمساهمين وفقا لأسس وقواعد محددة، بالتالي فأن مصطلح حوكمة الشركات يتضمن مجموعة من القواعد والقوانين والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية والملاك وأصحاب المصالح من ناحية أخرى.

ويتفق Salacuse (٢٠٠٣) وهندي (٢٠٠٧) وموسى (٢٠٠٨) مع التعريف السابق الا انهم يروا انها نظام يتضمن مجموعة من القواعد والتنظيمات التي يتم توجيه ورقابة الشركات من خلالها، كما تحدد العلاقات بين حاملي الأسهم وإدارة الشركات. كما انها هي الوسيلة التي تضمن للمجتمع أن إدارة الشركة تعني بمصالح الأطراف التي يهمهم أمرها. اما حماده (٢٠٠٧) فيري ان الحوكمة هي النظام الذي يتم من خلاله توصية أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلي مستوي من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والنزاهة والصراحة. في حين يوصف عفيفي (٢٠٠٨) وابوالعطا (٢٠٠٤) و(2004) Pima. and Sirisuk الحوكمة تهتم بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم، وذلك من خلال تحرى تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة.

وقد حددت الهيئة العامة لسوق المال (٢٠٠٦) حوكمة الشركات بمجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركات والمساهمين فيها إضافة إلى أصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها. بينما وصفها مركز المشروعات الدولية الخاصة (٢٠٠٣) بالإطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها، من خلال تركيزها على العلاقات فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى وواضعي التنظيمات الحكومية، وكيفية التفاعل بين كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة.

نخلص مما تقدم إلي أنه لايوجد تعريف واضح لمفهوم الحوكمة على المستوى العالمي حيث لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين والكتاب والباحثين لمفهوم الحوكمة الا انه يمكن القول ان حوكمة الشركات هى مجموعة من القواعد والنظم والإجراءات التى تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديرى الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح المرتبطة بها. بما يضمن بأن إدارة الشركة تعنى بمصالحهم. وان الحوكمة تقوم على مجموعة من المباديء والتي تم تعديلها وفقا لموافقة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في ٢٢ أبريل ٢٠٠٤ (OECD, 2004) وتتكون تلك المجموعة من ستة مبادئ أساسية وهما كما يلي: ١- ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات، ٢- حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية، ٣- المعادلة المتساوية للمساهمين، ٤- دور أصحاب المصالح، ٥-الإفصاح والشفافية ،٦- مسئوليات مجلس الإدارة (بخيت، ٢٠١٨).

وتتمثل آليات حوكمة الشركات في مجلس الإدارة، وإدارة المراجعة الداخلية، والمراجع الخارجي، لجنة المراجعة، الشفافية والإفصاح، ويعد التطبيق السليم لتلك الآليات خطوة أساسية نحو الاستفادة من مزايا الحوكمة وأصبح تطبيق هذه الالية وسيلة لتعزيز الثقة فى الشركات المدرجة بالسوق المالي ومؤشراً على المستوي التي وصلت إليه إدارة الشركات من التزام مهني بقواعد الحوكمة. وتستعرض الدراسة في الجزء التالي للجان المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات؛ يلية مفهوم الإفصاح ودور لجان المراجعة في الإفصاح الإختياري.

### ٦-١ لجان المراجعة:

على الرغم من قيام هيئات عديدة مثل هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) ، وبورصة نيويورك للأوراق المالية ( NYSE ) واللجنه التنفيدية لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ( AICPA ) بوضع أكثر من مفهوم للتعريف بلجان المراجعة إلا أنها تؤكد على أهميتها وضرورة تكوينها، وتعتبر لجان المراجعة بمثابة أحد الأركان الرئيسية لتفعيل منظومة الحوكمة (عوض، ٢٠٠٨)، وهي لجنة فرعية منبثقة من مجلس الإدارة وتتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين كحد أدنى ويكون الحد الأقصى حسب حجم الشركة وطبيعة نشاطها، على أن يتوافر باللجنة خبرة مالية ومحاسبية وقانونية ومعرفة بطبيعة نشاط الشركة، وتعقد اللجنة اجتماعاتها أربع مرات علي الأقل في السنة بمعدل اجتماع كل ثلاثة شهور، وتهدف اللجنة إلى مساعدة مجلس الإدارة علي

أداء مسئولياته، والتأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه، ودعم استقلال ومتابعة المراجع الداخلي والخارجي، وضبط جودة التقارير المالية. (عبد الفتاح، ٢٠١٣)

وفقا لما تقدم، يكمننا القول أن هناك ثلاث خصائص مميزة للجنة المراجعة وهى: (١) لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة، (٢) عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين والذين يتوافر لديهم درجة عالية من الإستقلالية والخبرة فى مجال المحاسبة والمراجعة، (٣) مسؤوليتها تتعلق بمراجعة عمليات إعداد التقارير المالية ومراجعة عمليات المراجعة الداخلية والخارجية وأيضا مراجعة الإلتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات داخل الشركة (بخيت، ٢٠١٨).

ويعتبر المساهمون لجان المراجعة هي الطريق للحد من السلوك الانتهازي للمديرين بتحقيق منفعتهم الخاصة ومراقبة الإدارة التنفيذية العليا (Lennox, 2002)، لذا يجب أن يكون هناك خط أتصال مباشر بين المساهمين ولجان المراجعة عن طريق تقرير مفصل عن التقرير السنوي، وتسعى اللجنة لتقديم رؤية واضحة عن مدى تحقيق مبادئ حوكمة من خلال تحقيق الاهداف الخمسة لتكوين لجان المراجعة وهي:

١- مساعدة مجلس الإدارة علي أداء مسئولياته المالية: حيث ان وجود لجان المراجعة يؤدى إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين من تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم وخاصة فيما يتعلق بنواحى المحاسبة والمراجعة، وذلك عن طريق دور لجنة المراجعة فى تحسين الإتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي، وذلك من خلال الإجتماع بالمراجع الخارجى أثناء وفى نهاية عملية المراجعة وتوصيل نتيجة هذه الإجتماعات إلى مجلس الإدارة والمساعدة فى حل المشاكل التى قد يواجهها المراجع مع إدارة الشركة التنفيذية فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية، حيث تتحمل تلك اللجان مهمة جعل المجلس علي علم بشكل صحيح بأداء الشركة مما يرشد وقت المجلس من خلال البعد عن تفاصيل الموضوعات التي سبق أن بحثتها لجان المراجعة (Braiotta, 2004).

٢- التأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه: حيث يجب على لجان المراجعة التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وفاعلية تنفيذه وتقديم التوصيات التي من شأنها تفعيل النظام وتطويره إلي مجلس الإدارة بما يحقق أهداف الشركة وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى (عبد الرحمن، ٢٠٠٤)، كما يتوجب على تلك اللجان تفعيل ضوابط وإجراءات نظام سير العمل لضمان إنتاج التقارير المالية المناسبة.

٣- دعم استقلال المراجع الداخلي: حيث أشارت العديد من الأبحاث العلمية التى قامت بدراسة العلاقة بين لجان المراجعة وقسم المراجعة الداخلية بالشركات إلى التأكيد على

أهمية لجان المراجعة فى زيادة فعالية المراجعين الداخليين وزيادة إستقلاليتهم بالشكل الذى يمكنهم من تنفيذ مسؤولياتهم الرقابية. ومن ناحية أخرى فإن وجود لجان المراجعة سوف يمكن المراجعين الداخليين من زيادة التفاعل مع المراجع الخارجى بإعتبار أن من ضمن مسؤوليات لجان المراجعة هو التنسيق وزيادة الإتصال بين المراجع الخارجى والمراجعين الداخليين، بالشكل الذى يؤدى إلى مساعدة كل من الطرفين بالوفاء بمسئولياته وزيادة إمكانية الإعتماد على المعلومات والتقارير المحاسبية والمالية التى تصدرها الشركة (بخيت،٢٠١٨).

٤- ضبط جودة التقارير المالية: تهدف لجان المراجعة إلي ضبط جودة التقارير المالية للشركة من خلال فحص التقارير المالية ودراسة السياسات والطرق المحاسبية للحد من حالات الغش والتصرفات غير القانونية في التقارير المالية، ومن ثم تدعيم الثقة في التقارير المالية وزيادة مصداقيتها (عبد الفتاح، ٢٠١٣).

٥- دعم استقلال المراجع الخارجي: أوصت العديد من المنظمات المهنية ومن بينها هيئة الرقابة والأشراف على البورصات ( SEC ) ومجلس معايير المحاسبة المالية( FASB ) بتكوين لجان المراجعة نظراً لما تقوم به من دور لدعم استقلال المراجع الخارجي من خلال مجموعة من المسؤوليات للجان المراجعة تجاه المراجع الخارجى منها: تعيين المراجع الخارجى؛ تحديد أتعاب المراجع الخارجى؛ حل المشاكل التى قد تنشأ بين المراجع الخارجى وإدارة الشركة؛ زيادة تفاعل المراجع الخارجى بقسم المراجعة الداخلية بالشركة، كون هذه اللجان قناة اتصال بين المراجع الخارجي وبين مجلس الإدارة. (عبد الفتاح، ٢٠١٣)

وقد نشأت لجان المراجعة في مصر مع صدور قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال في منتصف يونيو ٢٠٠٢ بإلزام كل شركة مساهمة مقيدة في بورصة الأوراق المالية بضرورة وجود لجنة للمراجعة للتأكد من مدى إلتزام الشركة بقواعد الإفصاح والتأكد من مدى قيام مراجعي الحسابات بواجباتهم بحياديه تامة، وقد نص القرار في المادته السابعة على ضرورة قيام كل شركة مقيدة في البورصة بتخصيص لجنه للمراجعة يختارها مجلس إدارة الشركة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة من المشهود لهم بالكفأه والخبره في مجال عمل الشركه من أعضاء مجلس الأدارة غير التنفيديين بحيث تقوم اللجنه بأعمالها بصفة مستقلة عن إدارة الشركة (علي وشحاته، ٢٠٠٧).

ومع التطورات الإقتصادية التي تشهدها مصر عقب ثورة يناير ٢٠١١، وتزايد أعداد الشركات المساهمة، أصبح لزاما على الفكر المراجعي أن ينشط لفتح أفاق جديدة لجودة أداء عملية المراجعة في تلك الشركات، حيث أصبحت البيئة المصرية في الوقت الحاضر

مجالا ملائما لتطبيق فكرة لجان المراجعة لأحكام الرقابة على عملية إعداد القوائم المالية والإفصاح لحملة الاسهم والتأكد من مصداقيتها لغرض زيادة كفأة وفاعلية أداء عملية المراجعة.

وقد أهتمت العديد من الهيئات العلمية وبورصات الأوراق المالية فى العديد من بلدان العالم بتحديد القواعد المنظمة لتكوين لجان المراجعة وفى هذا الشأن سوف نقوم بإلقاء الضوء على القواعد المنظمة لتكوين لجان المراجعة وذلك فيما يتعلق بإستقلالية وخبرة الأعضاء.

### ٦-١-١استقلال لجان المراجعة:

فى الواقع العملى يوجد هناك شبه إتفاق على ضرورة أن تقتصر عضوية لجان المراجعة على الأعضاء غير التنفيذيين، وذلك لما لهم من إستقلالية عن إدارة الشركة، ولتحقيق اسقلالية اعضاء لجنة المراجعة لابد من توافر مجموعة من الشروط لاعتبار عضو لجنة المراجعة مستقلاً أهمها (Mustafa & Meier , 2006) ١- ألا يكون من موظفي الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها؛ ٢- ألا يحصل علي أية مكافأة مالية من الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها بخلاف المكافأة التي يحصل عليها مقابل الخدمة في مجلس الإدارة؛ ٣- ألا يكون أحد أقاربه موظف تنفيذي داخل الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها؛ ٤- ألا يكون له أية روابط عائلية مع أي من أعضاء المجلس قد تؤثر على تقديره المستقل؛ ٥- ألا يكون من الأعضاء الرماديون Gray Members اي مديراً تنفيذياً في إحدى الشركات التي لها علاقات تجارية مع الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها، ويعني هذا أنه لم يسبق له التعامل مع الشركة كمورد أو عميل ولاتربط عضو لجنة المراجعة أي علاقة تعاقدية مع الشركة وليس له أي تعاملات مالية أو علاقات اخرى وان لايكون من موردي السلع اوالخدمات للشركة. ( سلطان، ٢٠٠٥)

### ٦-١-٢خبرة اعضاء لجان المراجعة:

توافر الإستقلالية فى عضو لجنة المراجعة لا يعتبر ضماناً كافياً للتأكد من قدرة أعضاء لجنة المراجعة على القيام بوظائفهم، بل يشترط أيضا أن يتوافر فى عضو اللجنة الخبرة الكافية فى مجال المحاسبة والمراجعة، وذلك نظرا لطبيعة عمل اللجنة من الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية والإختيار المناسب للقواعد المحاسبية المطبقة والتى تتطلب توافر مستوى معين من الخبرة. حيث أن تعقد الأمور المالية فى الواقع العملى، وتعقد هياكل رأس مال الشركات، وظهور صناعات جديدة، والتطبيق الخلاق للمعايير

المحاسبية القومية، كلها معا توضح أهمية وجود أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين فقط للعمل فى لجنة المراجعة.

### ٦-١-٣المعوقات المؤثرة على فاعلية لجان المراجعة:

يري كل من ضحاوي (٢٠٠٨)، و حسن (٢٠٠٩) انه توجد عدة معوقات تؤثر سلبا على فاعلية لجان المراجعة بشكل عامة وبشكل خاص في مصر من اهمها: (١) عدم كفاءة أعضاء اللجنة نتيجة اختيار أعضاء لجان المراجعة ورؤسائها من الشخصيات المعروفة بالمجتمع دون اعتبار لمدى تمتعهم بالخبرات والكفاءات التي تؤهلهم للقيام بهذا العمل، ومن زاوية اخري وجود اعضاء تنفيذين ضمن لجان المراجعة (٢) عدم التنسيق مع مراقب الحسابات الخارجي والاستفادة من عمله وخبراته حيث نجد في العديد من الشركات أن لجان المراجعة لا تعمل على الاستفادة من خبرة وأعمال مراقب الحسابات في أدائها لمهامها وذلك على الرغم من أن نطاق عمل مراقب الحسابات له علاقة مباشرة بالعديد من أعمال ومسئوليات لجنة المراجعة، (٣) عدم وجود تواصل فعال بين اللجنة وبين باقي اللجان والمجلس والإدارة التنفيذية حيث نجد في بعض الشركات ان لجنة المراجعة تعمل بمعزل عن باقي الأطراف المعنية بالشركة دون أن يكون هناك تواصل بينها وبين مجلس الإدارة واللجان الأخرى التابعة له، والإدارة التنفيذية بالشركة خاصة الإدارة المالية وإدارة المراجعة الداخلية، في حين يتطلب عمل لجنة المراجعة الحصول على معلومات وبيانات عديدة من مختلف الإدارات بالشركة؛ واخيرا (٤) التكتم وعدم الإفصاح عن اعمال لجنة المراجعة حيث تعاني مصر وبعض الدول العربية من مستوى عالي من التكتم وعدم الإفصاح عن اعمال لجنة المراجعة نظراً لعدم تقدير المديرين لقيمة الإفصاح حيث يجب الإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة ومدى التزامها بمعايير الأداء الموضوعة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية، وتوضح فيه المهام التي قامت بتنفيذها خلال الفترة والصعوبات التي واجهتها خلال الفترة (أحمد، ٢٠٠٣).

### ٦-٢الإفصاح وتأثره بقواعد الحوكمة

يعد الإفصاح جوهر نظرية المحاسبة حيث يتمثل الإفصاح فى التأكيد على إمكانية الحصول على المعلومات المناسبة من قبل جميع الأطراف المهتمة بالشركة من خلال وجود إجراءات تتميز بالشفافية، فالإفصاح الدقيق وفى الوقت المناسب يعتبر شئ أساسى للمساهمين الحاليين والمرتقبين وللجهات الإشرافية وباقى أصحاب المصالح. ومن ناحية

أخرى، يساعد الإفصاح على إمكانية محاسبة إدارة الشركة أمام مستثمريها، ومما لاشك فيه أن وجود سياسة إفصاح سليمة سوف يؤدى إلى زيادة ثقة المستثمرين بالشركة.

ومن حيث علاقة الإفصاح بالمراجعة أشارت لجنة إجراءات المراجعة إلى أن الإفصاح هو عرض التقارير المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة ويتعلق بشكل وتنظيم وتصنيف المعلومات الواردة بالتقارير المالية ومعاني المصطلحات الواردة بها (تركي، ١٩٨٤).

ويوجد نوعين من الإفصاح وهما الإفصاح الأجباري والإفصاح الإختياري ويعرف الإفصاح الإجباري بأنه الإفصاح الذي تحكمه اللوائح والتشريعات القانونية في ضوء متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير المحاسبية الصادرة عن الجهات والهيئات العلمية والمهنية، سواء كانت محلية أو دولية متعارف عليها، وتلقى قبولاً عامًا. ( Moore, Philipe, 2006)؛ بينما عرفه القاضي (٢٠٠٠) و Leun& Horwitz (2004)، بأنه الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والتقارير المالية والتقارير المحاسبية. كما أن الإفصاح هو تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين فى شكل قوائم وبيانات تختلف باختلاف المنفعة المنشودة والتي تتأثر باختلاف الأطراف المستفيدة من تلك المعلومات من جهة. وباختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم بحقيقة الظروف الاقتصادية من جهة أخرى. كذلك يعني شمول التقارير المالية جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية ويشمل الإفصاح الاجباري على عدة أنواع منها الإفصاح الكامل، والإفصاح العادل، والإفصاح الكافي، والإفصاح الملائم، والإفصاح التثقيفي، والإفصاح الوقائي. (بخيت، ٢٠١٤)

اما عن مفهوم الإفصاح الإختياري فقد تعددت الدراسات التي تناولته إلا أنها كلها أجمعت على أن الإفصاح الإختياري يتمثل في إضافة معلومات وبيانات بواسطة الشركات لإعلام متخذي القرارات عن المعلومات المالية وغير المالية زيادة على متطلبات الإفصاح الإجباري. حيث يري عفيفي (٢٠٠٨) أن الإفصاح الإختياري له خيارات حرة من قبل إدارة الشركة لتوفير معلومات محاسبية ومعلومات أخرى في التقارير المالية السنوية للشركة تبدو ملائمة لإحتياجات القرار للمستخدمين حيث تقرر الإدارة أي احتياجات للمعلومات ليتم الإفصاح عنها وأيضا تحدد ملائمة المعلومات للطرف الذي سوف يستخدمها في اتخاذ القرارات، اما متولي (٢٠٠٧) فيرى ان الإفصاح الإختياري يعني تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية، ويتم بمبادرة من الشركة لتقديم معلومات إضافية

لمقابلة احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقرير المالي، على ان يتضمن الإفصاح الاختيارى الإفصاح عن المعلومات العامة عن الشركة مثل معلومات تاريخية عن الشركة، الهيكل التنظيمي للشركة؛ الإفصاح عن استراتيجية الشركة ووضعها المستقبلي؛ الإفصاح عن حملة الأسهم- القيمة السوقية للسهم في نهاية السنة؛ تقديم معلومات عن حوكمة الشركة مثل معلومات عن كبار المساهمين ومجلس الادارة و أعمار المدراء؛ الإفصاح عن المشاركة المجتمعية والاداء غير المالى للشركة بالاضافة الى الإفصاح عن سياسة الشركة في الأبحاث والتطوير والميزانية المخصصة للبحث والتطوير.

وقد صنفت مجلس معايير المحاسبة الدولية عام (٢٠٠١) (IASB) الإفصاح الإختياري في ست مجموعات وهى: ١- خلفية عن الشركة، ٢- تحليلات الإدارة لبيانات المشروع، ٣-المعلومات المستقبلية، ٤-معلومات عن الإدارة و٥- معلومات عن حملة الأسهم ، ٦- معلومات عن الأصول غير الملموسة التي لم يعترف بها في القوائم المالية، ويعد اهتمام مجلس معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح الإختياري متسقًا مع مطالبات صانعي السياسة حديثًا بزيادة الإفصاح عن المعلومات الإختيارية.(عبدالفتاح، ٢٠١٣)

بينما يشير الشلاحي ( ٢٠١٢) إلى مجالات الإفصاح الإختياري التي أوصت بها لجنة معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) سنة ٢٠٠١ وهي الإفصاح الإختياري عن بيانات تتعلق بالعمل متمثلة في المعلومات التشغيلية المهمة ومقاييس الأداء المعتمدة من قبل إدارة الشركة؛ والإفصاح الإختياري عن تحليل الإدارة لأسباب التغير في البيانات التشغيلية وبيانات مقاييس الأداء إضافة إلى الإفصاح عن اتجاهات التغير إيجابياً أو سلبياً؛ والإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية والتوقعات حول الفرص أو المخاطر الناجمة عن الاتجاهات الإيجابية أو السلبية لمؤشرات الأداء وخطط الإدارة المتعلقة بعوامل نجاح المنظمة ومقارنة مؤشرات الأداء الحالية والسابقة؛ والإفصاح الإختياري عن معلومات حول الإدارة والمديرين ومخصصاتهم المالية والمساهمين الرئيسيين والعلاقات مع الأطراف الخارجية؛ والإفصاح الإختياري عن الأهداف والاستراتيجيات العامة إضافة إلى تأثير الشركات التي تعمل في نفس الصناعة على الشركة؛ واخيرا الإفصاح الإختياري عن معلومات حول الأصول غير الملموسة التي لم يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية.

والجدير بالذكر، أنه لا يوجد إطار محدد وشامل يمكن الرجوع إليه لمعرفة ما يتعين الإفصاح عنه اختيارياً من قبل الشركات التي تقوم بالإفصاح الزائد عن المتطلبات القانونية، حيث يظل الإفصاح الإختياري خاضعاً لإدراك الإدارة وتقييمها لتكلفة الإفصاح الإضافي والعائد المتوقع منه إضافة إلى حاجته إلى القواعد الأخلاقية وأهمها الصدق

**والنزاهة والحياد مع مستخدم القوائم المالية، وعادة ما يتم تصنيف مستخدمو القوائم والتقارير المالية المستفيدون من الإفصاح الإختياري إلى نوعين رئيسيين الأول: ويشمل المستخدمين ذوى المصلحة المباشرة في الشركة وهم الملاك الحاليون (المساهمون)، والمستثمرون المرتقبون، والدائنون والموردون والمقرضون، والإدارة والعاملون اما النوع الثاني فيشمل المستخدمين ذوى المصلحة غير المباشرة في الشركة مثل المحللين الماليين وشركات السمسرة ومسئولي البورصات و...الخ.**

**وينقسم الإفصاح الإختياري إلى إفصاح طوعي وإفصاح اختياري مطلوب. حيث يشير الاول الى الإفصاح الذى تقدمه الإدارة في التقارير المالية للشركات طوعاً ودون أي إلزام من الجهات الرقابية، ودون أي طلب من أي أصحاب مصالح أساسيين في الشركة، ولكن تقوم به الشركات لبيان شرعية أعمالها، وبيان توافقها مع المتطلبات البيئية والأخلاقية والقيم العامة ومساندتها للمجتمع المحيط (أبو شلوع، ٢٠١٣)، بينما يشير الثاني الى الإفصاح الذى تقدمه الإدارة في التقارير المالية للشركات دون أي إلزام قانونى، ولكن تطلبه المجموعات المختلفة من المستخدمين وأصحاب المصالح الأساسيين بالشركة بالضغط على الإدارة لتوفيره لتمكينهم من استخدامه في اتخاذ القرارات المرتبطة بعلاقاتهم مع الشركة، فتقدمه الإدارة ردا على مساءلتهم لها عن أداء الشركة (عبد الكريم، ٢٠٠٣).**

**ويهدف الإفصاح الإختياري الى وصف المفردات التي لم يتم الاعتراف بها في القوائم الماليه وتوفير مقاييس هامة وصالحة لهذه المفردات بخلاف المقاييس المنشورة في القوائم المالية؛ بالاضافة الى توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقدير المخاطر حول أي احتمالات حول ماتم الأعتراف به من عناصر في القوائم المالية.**

**وفقا لما تقدم، فاننا نستنتج ان الإفصاح الإختياري هو قيام الشركة بنشر المعلومات المالية وغير المالية بدون وجود أي مطلب قانوني ويستهدف من الإفصاح الإختياري أعلام مستخدمي المعلومات عن الجوانب الاستراتيجية الهامة التي تنطوي على أهمية المعلومات المستقبلية للشركات، وبعد الإفصاح الإختياري ضروريا لتقييم أنشطة الشركة على الوجه الصحيح كما يساهم الإفصاح الإختياري في تخفيض تكلفة رأس المال الذي ترغب الشركة في الحصول عليه من خلال توفير معلومات كافية ودقيقة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، ومن ثَم الإقلال من درجة عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة والمستثمرين. وتستعرض الدراسة في الفقرات التالية لأثرخصائص لجان المراجعة السابق الاشارة اليها (الإستقلالية – الخبرة –الحجم) على الإفصاح الإختياري.**

### ٦-٢-١ أثر إستقلالية أعضاء لجان المراجعة على الإفصاح الإختياري:

ترتبط أهمية إستقلالية لجنة المراجعة بشكل وثيق بدورها الإشرافي المرتبط بأنشطة الشركة والمراجعين الخارجين والتوجيه نحو تحقيق المزيد من مستوى الإفصاح الاختيارى، حيث تحتاج لجنة المراجعة بوضوح أن تعمل مع الإدارة والتي تعتمد عليها اللجنة في الحصول على المعلومات، وفى نفس الوقت اتاحة المعلومات التى يحتاجها المستثمرين والمستفيدين من عمليات الإفصاح تحقيقا لمبادىء الحوكمة (السيد، ٢٠١٠). ويعتبر الاعضاء مستقليين إذا لم تكن لديهم أي علاقة بينهم وبين إدارة الشركة ومن الضروري استخدام كل وسيلة للتأكد من نزاهة أعضاء لجنة المراجعة واستقلاليها عند أداء واجباتهم في الممارسة العملية وذلك بإفتراض القدرة على اتخاذ قرارات موضوعية حتى مع وجود تعارض مع مصالح الإدارة مع الأعضاء الآخرين لمجلس الإدارة فكل ذلك سوف يؤدى الى زيادة درجة الإفصاح بما يشمل بنود الإفصاح الاختيارى حيث لايوجد ما يمنع لجان المراجعة من تقديم المزيد من المعلومات فى ظل إنتفاء المنفعة ووجود إستقلالية، حيث إن إستقلالية لجنة المراجعة يجب أن يتم تأمينها أيضًا في الممارسة العلمية بالإضافة إلى الناحية النظرية. (سليمان، ٢٠٠٩)

### ٦-٢-٢ أثر خبرة لجان المراجعة على الإفصاح الاختيارى:

إن وجود عامل الخبرة لدى اعضاء لجان المراجعة قد يؤدى الى تحديد شكل الإفصاح الاختيارى، فقد يرى أعضاء لجان المراجعة من منظور خبرتهم السابقة الى ضرورة ان يشمل الإفصاح على كافة البنود التى تتعلق بطبيعة نشاط الشركة وان تضمن بنود الإفصاح الاختيارى على القدر الكافي الذى يحقق تنفيذ المهام الرقابية والإشرافية الموكلة إليهم، حيث لا تقتصر عملية الإفصاح على البنود الجوهرية فقط.(عبد الفتاح، ٢٠١٣)

والجدير بالذكر، أن ضعف خبرة أعضاء اللجان قد يصيب اسلوب المراجعة بعض القصور بما يؤدي إلى ضعف الثقة في النظام الرقابي في الشركات المساهمة بسبب نقص مصداقية القوائم المالية والمعلومات التى يتم الإفصاح عنها، فالتوسع فى الإفصاح الاختيارى قد يؤدى الى عمل توازن فى المعلومات المنشورة مما يساهم فى التعرف على موطن الخلل، حيث يتعين تكوين لجان المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ممن يتمتعون بالكفاءة والخبرة للعمل على فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية والتأكد من فعاليتها، وتقويم الإجراءات الإدارية للتأكد من الإلتزام بالقواعد والقوانين، وايضا

فحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة والإجراءات المتبعة في إعداد القوائم المالية الفعلية والتقديرية، فحص وتقويم أعمال المراجعة الداخلية، وأعمال المراجع الخارجي وإقتراح تعينيه وتحديد أتعابه ومدى إستجابة إدارة الشركة لملاحظات وتوصيات مراجع الحسابات الخارجي وهيئة سوق المال. (ابو ميالة، ٢٠٠٧)

### ٦-٢-٣أثر حجم لجنة المراجعة على الإفصاح الإختياري

يمكن أن يختلف حجم لجنة المراجعة من شركة إلى أخرى ومن ثم اختلاف مستوى الإفصاح الاختبارى، وفي جميع الأحوال يجب أن يكون حجم لجنة المراجعة متفق مع المسئوليات الواجب القيام بها والعمل على تحقيق الحد الادنى من متطلبات لجان المراجعة، ويفضل دائما أن يكون حجم اللجنة كبيرًا لكي يشمل العديد من الخبرات ووجهات النظر المتمثلة في أعضائه والذى يساهم فى تعميق نظرة الإفصاح عن البنود الإختيارية، ولكن بشرط الآ يؤثر هذا الحجم على أداء اللجنة، وقد أسفرت بعض الدراسات إلى أن حجم لجنة المراجعة من غير التنفيذيين أسفر عن وجود أهمية تمثلت فى وجود التوازن بين عدد الأعضاء وبين كمية ونوعية المهام التي تقوم اللجنة بها من ضمنها التوجيه بالإفصاح الاختيارى ، والتي قد تختلف بطبيعة الحال من شركة إلى أخرى حسب الظروف التي تعمل بها الشركة، فطبيعة وكمية الأعمال التي تقوم بها لجنة المراجعة في قطاعات ربما تختلف عن قطاعات اخرى، حيث نجد أن مسئوليتها وكمية الأعمال التي تقوم بها في قطاع البنوك تتميز بالحساسية والتنوع بالشكل الذي يتطلب زيادة حجم اللجنة.(سليمان، ٢٠٠٩)

نستخلص مما سبق، أن حجم لجان المراجعة، وخبرة أعضائها، واستقلاليتها وعدد مرات الاجتماعات، وإشراف اللجنة على عمل المدقق الداخلي والخارجي، وإشرافها على إعداد التقارير المالية، ورقابة أنظمة الرقابة الداخلية، وتقييم مخاطر الغش، كل هذه المتطلبات تساهم في تحسين مستوى الإفصاح الاختيارى بشرط قيام هيئة سوق المال بالتأكيد على أن يتم تشكيل لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة المدرجة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين الذين تتوفر فيهم الإستقلالية الكاملة والخبرة في مجال المحاسبة أو المالية، كذلك قيام مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة المدرجة بالبورصة بوضع ميثاق مكتوب للجنة المراجعة تحدد من خلاله واجبات وصلاحيات لجنة المراجعة.

**٧- الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث:**

**ترتبط أهمية إستقلالية وخبرة لجان المراجعة بشكل وثيق بدورها الإشرافي المرتبط بأنشطة الشركة والمراجعين الخارجين والتوجيه نحو تحقيق المزيد من مستوى الإفصاح الاختيارى، حيث تحتاج لجنة المراجعة بوضوح أن تعمل مع الإدارة والتي تعتمد عليها اللجنة في الحصول على المعلومات، وفى نفس الوقت اتاحة المعلومات التى يحتاجها المستثمرين والمستفيدين من عمليات الإفصاح تحقيقا لمبادىء الحوكمة، بشرط ألا تتعرض المنشاة لمخاطر التواطؤ أو التوفيق، ويجب أن تظل لجنة المراجعة مستقلة عن الإدارة في أحكامها وقراراتها كما يجب أن تلتزم بمسئولياتها ووظائفها بدون أي تأثير عليها غير ملائم، ونظرًا لأن المراجعين الخارجيين هم القائمين على حماية الجمهور فإنهم يحتاجون للمساعدة عند أداء دورهم وهذا ما يتعلق بلجان المراجعة والتي تعمل على حماية إستقلالية المراجعين الخارجيين. (السيد، ٢٠١٠)**

**فقد تناولت دراسة Ho and Wong (2001) قياس مدى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على عينة مكونة من ٩٨ شركة في هونج كونج في عام ١٩٩٨، كما تضمنت الدراسة عشرون بند من بنود الإفصاح كما تم استخدام متغيرات تابعة مكونة من مؤشر الإفصاح المرجح وكانت المتغيرات المستقلة استقلال المديرين غير التنفيذيين، ولجنة المراجعة وشخصيات مسيطرة أو مهيمنة، متغيرات عائلية ومتغيرات رقابية، كما تم تصميم البحث باستخدام الانحدار اللوجستي المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين استقلال المديرين غير التنفيذيين ومستوي الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.**

**وبالمثل استهدفت دراسة Bujaki and Neconomy (2002) الي قياس الإفصاح الإختياري على عينة مكونة من ٢٧٢ شركة كندية في عام ١٩٩٧، كما تضمنت بنود الإفصاح عدد ٢٥ بنداً، وكانت المتغيرات التابعة هي مؤشر الإفصاح، وكانت المتغيرات المستقلة الحالة المالية والرفع المالي وإصدار أسهم واستقلال المديرين والصناعة والحجم كما تم تصميم الدراسة بأسلوب الانحدار العام. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين استقلال المديرين غير التنفيذيين ومستوي الإفصاح الإختياري على المعلومات المحاسبية. بينما اوضحت دراسة Nasir and Abd Ullah (2004) أثر الإفصاح على المعلومات المحاسبية على البيئة الماليزية. حيث شملت الدراسة الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٢ على عينة شركات مكونة من ٨٦ شركة، حيث تضمنت عدد بنود الإفصاح ٢٢ بندا، وكانت المتغيرات التابعة ممثلة في مؤشر الإفصاح غير المرجح، وكانت المتغيرات المستقلة هي الضغوط المالية، واستقلال المجلس، ولجنة المراجعة،**

واهتمام الإدارة ومدى الاهتمام بالمديرين غير التنفيذيين بالإضافة إلى متغيرات رقابية، ومعدل الإقراض والربحية والحجم، حيث تم تصميم الدراسة بأسلوب الانحدار العام. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين وجود لجنه مراجعه ومستوي الإفصاح على المعلومات المحاسبية. بينما تناولت دراسة الرحيلي (٢٠٠٨) دور لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات في البيئة السعودية، وبينت الدراسة أن تكوين لجان المراجعة تجربة حديثة في المملكة حيث صدرت للمرة الأولي بموجب القرار الوزاري رقم ٩٠٣ بتاريخ ١٤١٤/٨/١٢هـ (١٩٩٤) إلا أنها واجهت بعض المشاكل والصعوبات التي بدورها أثرت على قيامها بالمهام الموكلة إليها من عدم وضوح أهداف ومهام ونطاق عمل لجنة المراجعة، كما أشارت الدراسة إلى أن تطبيق القواعد الجديدة للجان المراجعة في الشركات المساهمة سوف يساهم إيجابياً في الرقابة على هذا النوع من الشركات، الأمر الذي ينعكس على دعم وتفعيل مفهوم حوكمة الشركات في البيئة السعودية.

ومن زاوية اخري، ركزت دراسة Barako, et.al, (2006) علي قياس الإفصاح الإختياري على المعلومات المحاسبية في كينيا. حيث شملت مدة الدراسة ما بين عام ١٩٩٢ إلى ٢٠٠١ على عينة مكونة من ٤٢ شركة، حيث تضمنت الدراسة عدد ٤٧ بندا للإفصاح، وكانت المتغيرات التابعة هي مؤشر الإفصاح المرجح، وكانت المتغيرات المستقلة المديرين غير التنفيذيين ولجنة المراجعة حيث تم تصميم الدراسة بأسلوب الانحدار المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين استقلال لجنة المراجعة ومستوي الإفصاح الإختياري على المعومات المحاسبية. اما دراسة Patelli and Prencipe (2007) فركزت على قياس الإفصاح على المعلومات المحاسبية في البيئة الإيطالية لعام ٢٠٠٣، لعينة مكونة ١٧٥ شركة، وكانت بنود الإفصاح ٧٤ بندا، وكانت المتغيرات التابعة هي مؤشر الإفصاح Botosan (1997) وكانت المتغيرات المستقلة هي استقلال لجنة المراجعة والحجم والرفع المالي والربحية وضغوط العمل وتنوع وانتشار الملكية، كما تم تصميم الدراسة بأسلوب الانحدار المتعدد. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين استقلال أعضاء لجنة المراجعة ومستوي الإفصاح عن المعومات المحاسبية.

وفي فنلندا، اختبرت Schadéwitz & Turley, 2008) العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح الاختيارى، واعتمدت الدراسة على حجم لجان المراجعة وتكرار ودورية انعقاد اجتماعات اللجنة والخبرة المالية للجنة المراجعة ودورهم فى تعين مراقب الحسابات ودراسة تقرير مراقب الحسابات كمتغير مستقل، ومستوى الإفصاح

الاختيارى كمتغير تابع، حيث تشكل لجان المراجعة اهمية كبرى حيث اكتشفت الدراسة عدم الادراك الكامل من مجلس الادارة لاهمية لجان المراجعة نتيجة انضمام كبار المساهمين لمجلس الإدارة في بعض شركات العينة ، لذا لا يمكن للجمعية العامة أن تعزلهم أو تحاسبهم بشكل جيد، لذا توصلت الدراسة الى انه لا يوجد تاثير معنوي لكل من حجم لجنة المراجعة والخبرة المالية للجنة المراجعة على مستوى الإفصاح وجودة التقارير، وان اجتماعات لجنة المراجعة تؤثر سلبياً على مستوى الإفصاح وجودة التقارير، وتتناقض هذه النتيجة مع الدراسات السابقة، وان التعاون بين أعضاء لجنة المراجعة والمراجع الخارجي يؤدي إلى تحسين مستوى الإفصاح الاختيارى حيث توجد علاقة ايجابية بين كل من لجنة المراجعة وراى مراقب الحسابات على مستوى الإفصاح الاختيارى. اما الدور الذي تؤديه لجان المراجعة فى قرار الإفصاح الاختيارى عن المعلومات بالتطبيق على عينة من الشركات الاسترالية فى الفترة من العام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٢ اوضحته دراسة (O'Sulivan, M., et al, 2008) حيث اعتمدت الدراسة على جودة المراجعة واستقلال لجان المراجعة وتكرار الاجتماعات وحجم مكتب المراجعة واستقلال المراجع الخارجى كمتغيرت مستقلة لعينة من ٢٠٠ شركة لسنة ٢٠٠٠، وعدد ١٨٣ شركة لسنة ٢٠٠٢ وتم استخدام نموذج الانحدار اللوجيستى لاختبار الفروض، وتوصلت الدراسة الى ان جودة المراجعة واستقلال لجان المراجعة وتكرار الاجتماعات وحجم مكتب المراجعة وإستقلالية المراجع الخارجى لها تأثير معنوي على درجة الإفصاح الاختيارى للمعلومات.

بينما دراسة دور لجان المراجعة فى إعادة الثقة والمصداقية للقوائم المالية للشركات وايجاد العلاقة بين استقلال لجان المراجعة واجتماعات لجان المراجعة والخبرة المالية للجنة المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعلومات فقد اظهرتها دراسة ( Wan & Haji, 2009) حيث اعتمدت الدراسة على اداة الاستبانة لجمع البيانات الاولية للتعرف على دور لجان المراجعة من خلال طرح عدد ٨٠ استبانة اراء على عينة مكونة من ١٥ شركة مساهمة ومن خلال الاعتماد على المنهج الوصفى التحليلى لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة ممثلة فى حجم لجان المراجعة واجتماعات لجان المراجعة والخبرة المالية للجنة المراجعة ومتغير تابع ممثل فى مستوى الإفصاح، وتوصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين حجم لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح حيث أن الشركات التي بها أعضاء أكثر باللجنة يكون عندها مستوى افصاح مرتفع أعلى نظراً لما تكرسه من وقت وجهد كافي لضمان أن المعلومات المعلنة في القوائم المالية دقيقة وتم تقديمها في الوقت المناسب، بالاضافة لوجود علاقة ايجابية بين استقلال اللجنة ومستوى الإفصاح حيث قد

يواجه عضو اللجنة التنفيذي عقبات في أن يصبح مراقب مالي فعال، وكذلك وجود علاقة ايجابية بين الخبرة المالية للجنة المراجعة ومستوى الإفصاح، ووجود علاقة ايجابية بين اجتماعات اللجنة ومستوى الإفصاح.

وفي الكويت، بحثت دراسة (Al-shammari and al-sultan,2010) العلاقة بين حجم لجنة المراجعة و نسبة المديرين، وإستقلالية اعضاء لجنة المراجعة وبين مستوى الإفصاح الاختيارى، وذلك بالتطبيق على عينة من ١٧٠ شركة مدرجة فى بورصة الكويت عام ٢٠٠٧ باستخدام تحليل الانحدار، وقامت الدراسة باعداد مؤشر لقياس الإفصاح الاختيارى، حيث بلغ متوسط الإفصاح الاختيارى فى عينة الشركات ١٩% مما يشير الى التحسن فى الإفصاح، حيث اشارت الدراسة الى ان متوسط الافصاح الاختيارى في الفترة السابقة بلغ ١٥%، واشارت الدراسة الى وجود اتجاه نحو مزيد من الشفافية بالشركات الكويتية واكدت الدراسة الى ان وجود لجنة المراجعة يرتبط الى حد كبير وايجابى بمدى الإفصاح الاختيارى، كما توصلت ايضا الى وجود ارتباط قوى بين مستوى الإفصاح الاختيارى وحجم مكتب المراجعة وحجم الشركة، كما أوصت الدراسة على ضرورة الاهتمام بحوكمة الشركات لتحسين مستوى الشفافية والإفصاح بما يحقق مصلحة الاطراف المختلفة وخاصة المستثمرين بما يساعدهم فى فهم فرص الاستثمار بالشركات الكويتية وتنويع محافظ الاستثمار. اما العلاقة بين استقلال اعضاء لجان المراجعة وخبرة اعضاء لجان المراجعة على الإفصاح الاختيارى في ماليزيا، اوضحتها دراسة (Akhtaruddim&hasnah,2010)؛ حيث اعتمدت الدراسة على عينة من ١٢٤ شركة من الشركات المقيدة فى سوق المال الماليزي فى سنة ٢٠٠٣ وذلك لدراسة الاختلاف بين خصائص حوكمة الشركات والتى لها تاثير على الإفصاح من خلال نموذج الانحدار، وتوصلت الدراسة الى ان وجود الإستقلالية فى لجان المراجعة يؤدي الى ارتفاع مستوى الإفصاح الاختيارى، حيث تتفق هذه النتيجة مع فكرة ان كلما ذات درجة العلاقة بين اعضاء لجان المراجعة والشركة كلما انخفض مستوى الإفصاح الاختيارى، غير ان العلاقة الايجابية بين استقلال لجان المراجعة والإفصاح الاختيارى تخفض درجة تباين مستوى المعلومات بين الادارة والمستثمرين.

وقد سعت دراسة (سالم، ٢٠١٠) الى بيان دور لجان المراجعة في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية من خلال تحليل العلاقة بين خصائص الجودة التي تتصف بها لجان المراجعة والتي يترتب عليها تحقيق كفاءة وفعالية افضل لأنظمة الرقابة الداخلية بمنشآت الأعمال، ودراسة تأثير ذلك على مستوى الإفصاح (الاجبارى – الاختيارى)، واعتمدت

**الدراسة على متغيرات مستقلة ممثلة فى كل من إستقلالية لجان المراجعة ودور لجان المراجعة وخبرة لجان المراجعة وحجم الشركة والاداء المالى للشركات، ومتغير تابع ممثل فى تحسين مستوى الإفصاح بصفة عامة، وتوصلت الدراسة أن جودة لجان المراجعة تتوقف علي العديد من العوامل من أهمها استقلال وموضوعية تلك اللجان، وطبيعة تركيبها وتكوينها من حيث توافر الخبرة المالية والمحاسبية لأعضائها، ومدى توافر الموارد المالية لتلك اللجان، ومراقبة السياسات المالية وتقارير مراقب الحسابات ومجلس الادارة. كما توصلت ايضا لوجود علاقة ارتباط ايجابية بين مستوى الإفصاح والمتغيرات المستقلة التى اعتمدت عليها الدراسة. وان حجم الشركة يؤثر بشكل ايجابى ومعنوي على مستوى الإفصاح في حين اثبت الدراسة ان الاداء المالى لم يؤثر على مستوى الإفصاح .وأوصت الدراسة بضرورة تطوير إطار محدد للمسئولية القانونية لأعضاء لجان المراجعة حيث يمكن لمثل هذا الإطار القانوني أن يؤتي ثمرته المأمولة في مواجهة صور الاحتيال المالي والممارسات الفاسدة للادارات العليا لبعض منشآت الأعمال، ومن ثم تدعيم الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.**

**وفي السعودية، اهتمت دراسة (الشمرى،٢٠١٠) بدور لجان المراجعة فى تفعيل حوكمة الشركات وتحسين مستوى الإفصاح للشركات من خلال بيان دور آليات لجان المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية المنشورة، وبيان أهمية تنظيم لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وتحسين مستوى الإفصاح عن المعلومات، واعتمدت الدراسة على متغيرات مستقلة وهى استقلال لجان المراجعة والتاكيد على مراجعة السياسات المالية ومراجعة تقرير وراى مراجع الحسابات الخارجى ودورية انعقاد لجان المراجعة ومستوى الإفصاح كمتغير تابع، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى لاختبار الفرضيات وذلك على عينة عددها ٤٧ مفردة من الشركات المساهمة بالمملكة وتوصلت الدراسة الى ان هناك علاقة ايجابية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وأن اختيار أعضاء لجان المراجعة يجب أن يتم في ضوء مقومات أداء تعتمد على مجموعة من المعاييراللازمة لتفعيل حوكمة الشركات، وتنطوي هذه المعايير على الإستقلالية ودورية الانعقاد ومراجعة السياسات المالية للشركة مما تساهم فى زيادة مستوى الإفصاح. كما تناولت دراسة ال غزوي (٢٠١٠) أثر حوكمة الشركات على مستوي الإفصاح في التقارير المالية في الشركات المساهمة السعودية، حيث كانت الدراسة في عام ٢٠١٠ على عينة مكونة من (٨٩) شركة مساهمة عامة وقد استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية عن طريق نموذج الانحدار، لاختبار فرض الدراسة الرئيسي الخاص**

بوجود علاقة ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية بين تركز الملكية في الشركات المساهمة في المملكة السعودية ومستوي الإفصاح في التقارير المالية. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية ولكن ليس ذات دلالة إحصائية.

وقد اثبتت دراسة (نصر، ٢٠١٢) الي عدم وجود علاقة احصائية بين دور لجان المراجعة وخصائص لجان المراجعة ممثلة فى الإستقلالية وحجم لجنة المراجعة وعدد مرات اجتماع لجان المراجعة وبين مستوى الإفصاح الاختيارى وان حجم البنك لايؤثر على مستوى الإفصاح الاختيارى. حيث دارت الدراسة حول مفاهيم قواعد الحوكمة وخصائص لجان المراجعة كعنصر اساسى فى اليات الحوكمة واعتمدت الدراسة على متغير مستقل وهو خبرة لجان المراجعة واستقلال وحجم لجنة المراجعة وعدد مرات اجتماع لجان المراجعة، ويقاس الاستقلال بالنسبة المئوية للأعضاء المستقلين في اللجنة، ويقاس الحجم بعدد أعضاء اللجنة، وتقاس الاجتماعات بعدد مرات اجتماع اللجنة خلال العام بجانب الاعتماد على متغير رقابى ممثلا فى حجم الشركات مقاسا بالوغاريتم الطبيعى ومتغير تابع وهو مستوى الإفصاح الاختيارى، حيث اعتمدت الدراسة على اداة استبانة الاراء والتى تم توزيعها على عدد ١٦٠ مفردة بالتطبيق على عينة من ١٠ بنوك مصرية مدرجة فى البورصة. وبالمثل اشارت نتائج دراسة دراسة (جابر، ٢٠١١) إلى عدم وجود تأثير كل من إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة وحجمها وخبرة الاعضاء وعدد مرات الاجتماع وحجم الشركة على مستوى المعلومات المنشورة، حيث تكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية التي نشرت تقاريرها المالية من عام ٢٠٠٥ م حتى عام ٢٠٠٨ واعتمدت الدراسة على متغير مستقل ممثل فى إستقلالية لجنة المراجعة وخبرة اعضاء لجنة المراجعة وحجم لجنة المراجعة وعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة وحجم البنك ومتغير تابع ممثل في تحسين مستوى المعلومات المنشورة وانتهت نتائج الدراسة ايضا الى تأكيد أهمية التعاون بين لجنة المراجعة في البنوك وكل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي الأمر الذي يعزز من فعالية الرقابة على البنوك بجانب رقابة البنك المركزى.

كما هدفت دراسة (نعيم، ٢٠١٣) الى قياس العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح الاجباري عن المعلومات المنشورة بالبنوك التجارية فى مصر، واعتمدت الدراسة على متغيرات مستقلة تمثلت فى إستقلالية لجان المراجعة وخبرة اعضاء لجان المراجعة وحجم لجنة المراجعة وعدد مرات الاجتماع وحجم الشركة ومتغير تابع تمثل فى

مستوى الإفصاح المحاسبي وذلك من خلال تحليل نتائج البيانات التى تم الحصول عليها من خلال عينة من البنوك المصرية عددهم ٣١ بنك، وذلك من خلال توزيع عدد ١٢٠ استبانة اراء على البنوك وتوصلت الدراسة الى ان إستقلالية لجان المراجعة لها دور مؤثر فى تحسين مستوى الإفصاح الاجباري، وكذلك يوجود تاثير ايجابى لخصائص لجان المراجعة ممثلة فى حجم لجان المراجعة وعدد مرات الاجتماع وخبرة اعضاء لجان المراجعة فى تحسين مستوى الإفصاح الاجباري وانه توجد علاقة ايجابية بين حجم البنك وبين ومستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبيي.

بينما هدفت دراسة (عرفه ومليجى، ٢٠١٣) الى دراسة أثر جودة لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الإختياري بشركات المساهمة السعودية من خلال اختبار الفرض الرئيسي للدراسة والخاص بجودة لجان المراجعة تؤثر ايجابيا على مستوي الإفصاح الإختياري وذلك لبيان اثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة في عدد اعضاء لجان المراجعة ومهام لجان المراجعة واستقلال لجان المراجعة وتحديد ودور لجان المراجعة فى فحص اجراءات الرقابة الداخلية ودور لجان المراجعة فى مراقبة السياسات المالية المتبعة بالشركة ومراجعة تقرير مراقب حسابات خارجى على المتغير التابع والممثل في مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير السنوية وباستخدام نموذج الانحدار الخطي في قياس تأثير جودة لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الإختياري لعينة من (١٠٠) شركة من الشركات المسجلة بالبورصة السعودية خلال عام ٢٠١٢ ، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة التوافق على اهمية ودور لجان المراجعة تصل الى (٥١,٢٢%) لدورها فى التاثير على مستوى الإفصاح المحاسبى، وأن أكثر خصائص لجان المراجعة تأثير على هذا الإفصاح هو استقلال أعضاء اللجنة، وكذلك عدد مرات اجتماعها، بينما لا يوجد تأثير لعدد أعضاء اللجنة وخبرتهم على مستوى الإفصاح الإختياري.

بينما قدمت دراسة (barros,2013) تاثير خصائص لجان المراجعة والممثلة في الإستقلالية وعدد مرات الاجتماع وحجم الشركات كمتغيرات مستقلة على المتغير تابع والممثل في مستوى الإفصاح الاختيارى على عينة مكونة من ٢٠٦ شركة غير مالية من الشركات الفرنسية خلال الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩ وباستخدام نموذج الانحدار المتعدد، توصلت نتائج الدراسة الى ان استقلال لجنة المراجعة ادى الى زيادة مستوى الإفصاح الاختيارى بينما لم تتوصل النتائج الى ان تكرار اجتماعات لجنة المراجعة ادى الى زيادة مستوى الإفصاح الاختيارى، كما توصلت النتائج الى ان الشركات الكبيرة والتى

**تحقق ارباح مرتفعة تقوم بالتوسع فى الإفصاح الاختيارى طواعية على عكس الشركات الصغيرة.**

**وفي الجزائر، اهتمت دراسة (ابو على، ٢٠١٤) الى بيان مدى فعالية لجان المراجعة فى حوكمة الشركات وتحسين مستوى الإفصاح الاختيارى من خلال الاجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة حول ما تسهم به لجان المراجعة في حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختيارى، وما هو الدور المنوط القيام به تجاه تفعيل حوكمة الشركات في بيئة الاعمال فى الجزائر، واختبرت الدراسة عدة فرضيات اهمها، وجود علاقة بين خصائص لجان المراجعة والقيام بمراجعة السياسيات المالية ودورية الانعقاد وحجم لجان المراجعة وخبرة اعضاء لجان المراجعة وذلك كمتغيرات مستقلة ومستوى الإفصاح الاختيارى كمتغير تابع، وتوصلت الدراسة الى انه توجد علاقة بين استقلال لجان المراجعة وخبرة اعضاء لجان المراجعة والقيام بمراجعة السياسات المالية على مستوى الإفصاح الاختيارى بينما اظهرت النتائج انه لاتوجد علاقة بين حجم لجان المراجعة ومستوى الإفصاح الاختيارى.**

**وبالمثل تناولت دراسة (kavitha,2014) خصائص لجنة المراجعة والتى تشمل إستقلالية اللجان وحجم اللجان، وخصائض مجلس الادارة، وهيكل الملكية كمتغير مستقل على مستوى الإفصاح الاختيارى كمتغير تابع فى البيئة الهندية حيث بينت الدراسة اساليب الإفصاح الاختيارى للشركات المدرجة فى سوق بومباى للاوراق المالية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١١) واعتمدت الدراسة فى قياس الإفصاح الاختيارى على مؤشر يتناول ١١٠ بندا لقياس الإفصاح الإختياري، وباستخدام نموذج الانحدار الخطي في قياس تأثير جودة لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الإختياري؛ توصلت الدراسة الى انه بالرغم من الزيادة فى الإفصاح الاختيارى خلال فترة الدراسة الا ان مستوى الإفصاح مازال منخفضا نسبيا، كما توصلت ايضا ان آليات حوكمة الشركات والتى اعتمدت عليها الدراسة لها تاثير معنوى على مدى الإفصاح الاختيارى، بالرغم من ان تاثير المجلس لم يتم تدعيمه بنتائج تحليل الانحدار، كما اكدت الدراسة ان تحسين اليات حوكمة الشركات الداخلية سيؤدى الى المزيد من الإفصاح بما يعود بالنفع على اصحاب المصالح.**

**وفي الاردن، اوضحت دراسة (صالح، ٢٠١٥) تاثير لجان المراجعة على مستوى الإفصاح عن المعلومات، من خلال الاجابة على التساؤل الرئيسى للدراسة وهو "ماهو اثر الاجراءات التى تتخذها لجان المراجعة ممثلة فى مراجعة تقارير الادارات ومراجعة تقرير مجلس الادارة وتعيين مراقب حسابات مستقل فى الشركات الاردنية على مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية؟" وذلك بالتطبيق على عينة من ٦٥ شركة، حيث**

اعتمدت الدراسة على متغير مستقل متمثل فى اجراءات لجان المراجعة ومتغير تابع وهو مستوى الإفصاح عن المعلومات، وقد استخدم الباحث الاساليب الاحصائية الوصفية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وذلك لقياس العلاقة بين المتغيرين من خلال برامج التحليل الاحصائى باستخدام بيانات استبانة الاراء تتضمن بنود الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية عددها ٣٨ بندا، والتى تم توزيعها على عدد ٢٨٠ مفردة من العاملين فى الشركات؛ وتوصلت الدراسة الى وجود تطور فى مستوى الإفصاح الاختاري عن المعلومات بنسبة ٧٢% من الشركات المساهمة عينة الدراسة، وان الالتزام باجراءات لجان المراجعة قد ادى الى تحسن مستوى الإفصاح بتلك الشركات.

وفي دراسة عن دور لجان المراجعة كأحد دعائم الإفصاح عن المعلومات، ناقشت دراسة (الناصر، ٢٠١٦) قواعد لجان المراجعة فى البيئة السعودية ممثلة فى إستقلالية لجان المراجعة وتعيين مراقب حسابات مستقل ومراجعة تقرير مراقب الحاسبات وتحديد عدد افراد لجنة المراجعة وذلك لضمان فاعلية لجان المراجعة وبينت الدراسة على افتراض ان تكوين لجان المراجعة تجربة حديثة فى السعودية حيث شرعت الحكومة السعودية فى تطوير اجراءات وقواعد الحوكمة لكى تتناسب مع المعايير المحاسبية العالمية، وقد واجهت الشركات مشكلة فى تطبيق قواعد لجان المراجعة ولكن استطاعت معظم الشركات تتوافق مع تلك القواعد والاجراءات وتحسين اداء ومهام تلك اللجان، حيث اظهرت الدراسة الى انه كان هناك مشكلة فى عدم وضوح اهداف ونطاق عمل لجان المراجعة، وقد اعتمد الباحث فى دراسته على متغير مستقل وهو اجراءات وقواعد لجان المراجعة ممثلة فى إستقلالية لجان المراجعة وتعيين مراقب حسابات مستقل ومراجعة تقرير مراقب الحاسبات وتحديد عدد افراد لجنة المراجعة ومتغير تابع وهو مستوى الإفصاح الاجبارى والاختيارى، حيث استعان الباحث بالمنهج الاستنباطى لعينة مكونه من ١٢٠ شركة من الشركات المسجلة بالبورصة السعودية خلال عام٢٠١٥ حيث تضمنت بنود الإفصاح ٨٢ بندا، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط بين اجراءات وقواعد لجان المراجعة ممثلة فى إستقلالية لجان المراجعة وتعيين مراقب حسابات مستقل ومراجعة تقرير مراقب الحاسبات وتحديد عدد افراد لجنة المراجعة وبين مستوى الإفصاح الاجبارى والاختيارى.

وفي السودان، تناولت دراسة (عبد الله، ٢٠١٦) دور لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات واثرها على مستوى الإفصاح وجودة المعلومات حيث تنبع أهمية الدراسة من ان وجود لجان المراجعة بمجالس الادارات يجعلها في تحدي مستمر لمواكبة المستجدات وارضاء تطلعات مستخدمى التقارير المالية، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن تقارير

**المراجعة التقليدية تهتم فقط بالجانب المالى ولا تفى بحاجة مستخدمى التقارير مما تتطلب الامر تفعيل لجان المراجعة والتاكد من اجراءتها المتمثلة فى دورية الانعقاد وعدد اعضاء اللجنة ومتابعة تقارير مجلس الادارة وتقارير المراجع الخارجى وذلك فى إطار قواعد الحوكمة التى تساعد فى زيادة جودة التقارير المالية لعينة مكونة من ٦٠ شركة صناعية في سنة ٢٠١٥ ، وكانت المتغيرات التابعة هي مؤشر الإفصاح عن جودة التقارير المالية والمكون من ٥٤ بندا وتمثلت المتغيرات المستقلة فى تفعيل لجان المراجعة والتاكد من اجراءتها المتمثلة فى دورية الانعقاد وعدد اعضاء اللجنة ومتابعة تقارير مجلس الادارة وتقارير المراجع الخارجى. وإعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائى والوصفي. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة معنوية بين تفعيل خصائص لجان المراجعة كالإستقلالية وحجم لجان المراجعة والخبرة ومتابعة تقارير مجلس الادارة وتقارير المراجع الخارجى وبين مستوى الإفصاح الإختياري، في حين لا توجدعلاقة بين دورية الانعقاد وعدد اعضاء اللجنة (حجم لجان المراجعة) وبين مستوى الإفصاح الإختياري.**

**يتضح من الدراسات السابقة أن هناك شبه اتفاق بين الدراسات السابقة بشأن التأثير الإيجابي لإستقلالية لجنة مراجعة على مستوى الإفصاح الإختياري حيث توصلت دراسة كل من (Ho and wong, 2001)، و(Nasir and Abd Ullah 2004)، و(O'Sulivan, M., et al, 2008) و (Barako, et.al, 2006) ،و (Patelli and Prencipe, 2007)و (الناصر، ٢٠١٦) و (صالح، ٢٠١٥) و (نعيم، ٢٠١٣) (عبد الله، ٢٠١٦) و (عرفه ومليجى، ٢٠١٣) و (الشمري، ٢٠١٠)و (Akhtaruddim&hasnah,2010) إلى وجود علاقة موجبة بين استقلال أعضاء لجنة المراجعة ومستوي الإفصاح الاختاري. بينما توصلت دراسة (نصر، ٢٠١٢) (جابر، ٢٠١١) إلى وجود علاقة سالبة بين استقلال لجان المراجعة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية ولكن ليس ذات دلالة إحصائية.وبذلك يمكن صياغة الفرضية الاولى التى تنص على انه:**

**يوجد علاقة ايجابية ذو دلالة احصائية بين إستقلالية لجان المراجعة ومستوى الإفصاح الاختيارى.**

**وتم وضع الفرضية الثانية والتى تنص على انه يوجد علاقة ايجابية ذو دلالة احصائية بين خبرة اعضاء لجان المراجعة ومستوى الإفصاح الاختيارى بناءا على ما تم استقراءه من دراسة (ابو على، ٢٠١٤ ) ،(نعيم، ٢٠١٣) ، و (سالم ، ٢٠١٠ )،**

و(Schadéwitz&Turley, 2008 )و ( O'Sulivan,m.,et al ,2008) (Wan & Haji, 2009)،و (جابر، ٢٠١١).

كما يتضح من الدراسات السابقة أن هناك عدم اتفاق بين الدراسات السابقة لتاثير حجم لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختيارى حيث توصلت دراسة كل من (Ho and wong, 2001)، و(الناصر، ٢٠١٦)، و-(Al-shammari and al sultan,2010) ، و(O'Sulivan, M.,et al, 2008) ،و(عبد الله، ٢٠١٦) و (Nasir and Abd Ullah 2004)، و (kavitha,2014) ، و(سالم، ٢٠١٠) ،(2006 (Barako, et.al, و(barros,2013)، و(Lin & Hwang, 2010)، و( Wan & Haji , 2009 ) ، و (Patelli and Prencipe, 2007) إلى وجود علاقة موجبة بين حجم لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختيارى بينما توصلت دراسة (ابو على، ٢٠١٤)، و (عبد الله، ٢٠١٦) إلى وجود علاقة سالبة بين حجم لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختيارى ولكن ليس ذات دلالة إحصائية. وبذلك يمكن صياغة الفرض الثالث على النحو التالي:

توجد علاقة ايجابية ذو دلالة احصائية بين حجم لجان المراجعة ومستوى الإفصاح الاختيارى

## ٨- متغيرات الدراسة

يستعرض الجدول رقم (١) متغيرات الدراسة والتي تهدف الي قياس تأثير خصائص لجنة المراجعة والمتمثلة في إستقلالية لجان المراجعة، وخبرة اعضاء لجان المراجعة، وحجم لجان المراجعة بالأضافة لحجم البنك كمتغير رقابي على مستوي الإفصاح الإختياري حيث يوضح الجدول كل متغير سواء كان متغير مستقل او متغير تابع او متغير رقابي والدراسات السابقة المؤيدة له.

**الجدول رقم (١)**

**تحديد متغيرات الدراسة وكيفية القياس**

| | المتغير | المصدر من الدراسات السابقة |
|---|---|---|
| المتغيرات المستقلة (خصائص لجنة المراجعة) | إستقلالية لجان المراجعة | (Nasir and ، (Ho and wong, 2001) O'Sulivan, M., et ) ،Abd Ullah 2004) (Barako, et.al, 2006) al, 2008 (Patelli and Prencipe, 2007) ، (الناصر، ٢٠١٦) (صالح، ٢٠١٥) (نعيم، ٢٠١٣) (عبد الله، ٢٠١٦) (عرفه وملیجی، ٢٠١٣) (الشمري، ٢٠١٠) (Akhtaruddim&hasnah,2010) (نصر، |

| | | |
|---|---|---|
| | | ٢٠١٢) (جابر، ٢٠١١) |
| | **خبرة لجان المراجعة** | (ابـو علـى، ٢٠١٤ ) ،(نعـيم، ٢٠١٣) ، (سـالم ، ٢٠١٠ )،( Schadéwitz&Turley, 2008) (Wan & (O'Sulivan,m.,et al ,2008 ) Haji, 2009)، (جابر، ٢٠١١). |
| | **حجم (اعضاء) لجنة المراجعة** | (Ho and wong, 2001)، (الناصر، ٢٠١٦)، (Al-shammari and al-sultan,2010) ، (O'Sulivan, M.,et al, 2008)،(عبد الله،٢٠١٦) (Nasir and Abd Ullah 2004) ، (kavitha,2014) (سالم، ٢٠١٠) (Barako, et.al, 2006)، (barros,2013)، (Lin & Hwang, 2010)، (Wan & Haji , 2009) ) ، (Patelli and Prencipe, 2007) ، (ابو علي، ٢٠١٤) |
| **المتغيرات التابعة** | **مستوي الإفصاح الإختياري** | (ابو علي، ٢٠١٤ (barros,2013)، (عرفه ومليجى،٢٠١٣) (نعيم، ٢٠١٣) (جابر، ٢٠١١) (نصر، ٢٠١٢) (سالم، ٢٠١٠) (الشمرى،٢٠١٠)، (Barako, et.al, 2006) ، (Patelli and Prencipe 2007)،(عبد الله، ٢٠١٦)، Al-shammari and al- (sultan,2010) ، (Nasir and 2004) Abd Ullah |
| **متغير رقابي** | **حجم البنك(الشركة)** | (سالم، ٢٠١٠) آل عزوي (٢٠١٠)، Bujaki and Neconomy (2002)، Nasir 2004) Patelli and ، and Abd Ullah (kavitha,2014 ، Prencipe (2007) (عبد الله، ٢٠١٦) |

## ٩- نموذج الدراسة

**يقدم الشكل رقم (١) نموذج الدراسة والذي يوضح تاثير المتغيرات المستقلة (إستقلالية لجان المراجعة وخبرة اعضاء اللجنة وحجم اللجنة) علي المتغير التابع (مستوى الإفصاح الإختياري).**

**الشكل رقم (١)**

**نموذج الدراسة**

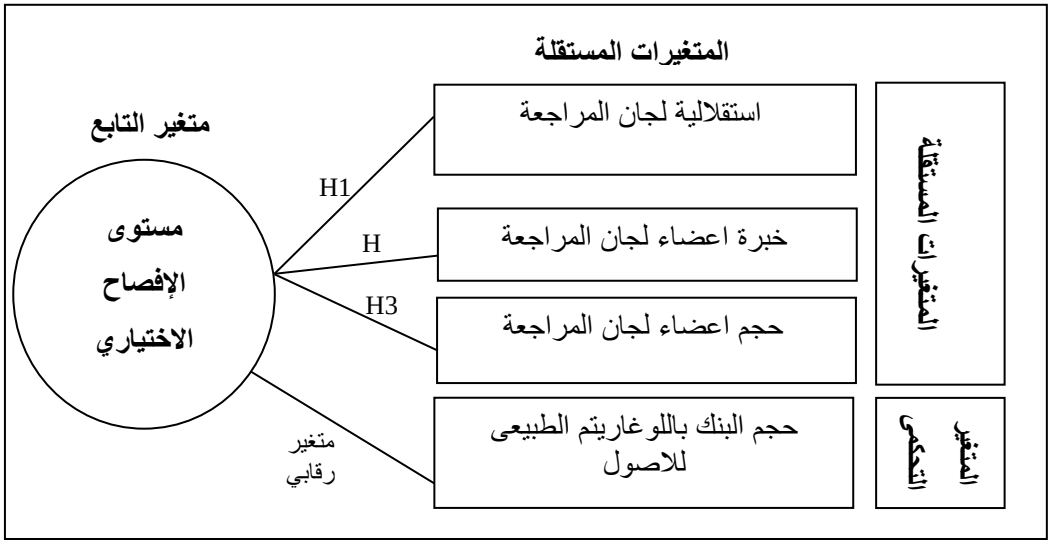


## ١٠- منهجية الدراسة:

**تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي حيث استخدم المنهج الوصفى لوصف خصائص الظاهرة المتعلقة بمفهوم الإفصاح الاختيارى ولجان المراجعة والعوامل التى تؤثر على الإفصاح الاختيارى فى البنوك التجارية المصرية والمنهج التحليلى لتحليل العلاقة بين لجان المراجعة بخصائصها الثلاثة وهي إستقلالية لجان المراجعة وخبرة اعضاء الجنة بالاضافة الي حجم لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح الاختيارى. كما استعانت الدراسة بالمنهج الاستقرائي لغرض بناء فرضيات الدراسة من خلال الدراسات السابقة في محاولة لتطوير البحث والتوصل إلى نتائج أفضل.**

## ١٠-١ مجتمع وعينة الدراسة:

**يتشكل مجتمع الدراسة من كافة البنوك التجارية المصرية وعددهم (٤٠) بنك وفقاً للتقرير الصادر عن البنك المركزي لعام ٢٠١٧، وثم اختيار عينة الدراسة من كافة البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية وعددهم ١٣ بنك وفقا لتقرير البورصة المصرية لسنة ٢٠١٧ وذلك لضمان انتظام القوائم المالية والإفصاح عن تلك القوائم ، وتم طرح عدد (٢٦٠) استبانة اراء وقائمة بنود الإفصاح الاختيارى (تتكون من ٦٩ بند) على عينة الدراسة ممن ينطبق عليهم الخصائص الديموغرافية وتشمل أعضاء مجلس الأدارة**

**وأعضاء لجان مراجعه بالبنوك وبعض المساهمين، وتم استعادة عدد (٢٤٨) استبانة مكتملة تم مراجعتهم بنسبة استجابة ٩٥,٣%، حيث يوضح جدول (٢) عدد الاستبانات الموزعة وعدد الاستبانات المستردة. حيث تم توزيع عدد محدد (٢٠ استابنه) على كل بنك نظرا لان كافة البنوك تقوم باتباع اجراءات الحوكمة وبالتالى تم اخذ الاراء بشكل متساوى بين البنوك.**

**الجدول رقم (٢)**

**بيان بتوزيع عينة الدراسة**

| مسلسل | اسم البنك | عدد الاستبانات الموزعة | عدد الاستبانات المستردة |
|---|---|---|---|
| 1 | البنك التجاري الدولي | ٢٠ | ٢٠ |
| 2 | البنك المصري الخليجي | ٢٠ | ١٨ |
| 3 | بنك كريدي إجريكول | ٢٠ | ١٨ |
| 4 | بنك قطر الوطني الأهلي | ٢٠ | ٢٠ |
| 5 | بنك الاتحاد الوطني | ٢٠ | ٢٠ |
| 6 | بنك فيصل الاسلامى | ٢٠ | ١٨ |
| 7 | بنك قناة السويس | ٢٠ | ١٦ |
| 8 | بنك الشركة المصرفية العربية الدولية | ٢٠ | ٢٠ |
| 9 | مصرف أبو ظبي الإسلامي | ٢٠ | ٢٠ |
| 10 | بنك التعمير والإسكان | ٢٠ | ٢٠ |
| 11 | بنك الكويت الوطنى مصر | ٢٠ | ١٨ |
| 12 | بنك البركة | ٢٠ | ٢٠ |
| 13 | البنك المصري لتنمية الصادرات | ٢٠ | ٢٠ |
| | الاجمالى | ٢٦٠ | ٢٤٨ |

### ١٠-٣ أسلوب جمع البيانات:

**تعتمد الدراسة في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية. البيانات الثانوية لتحديد الإطار النظري للبحث واستعراض الدراسات السابقة من خلال الاعتماد على الكتب والمراجع، اما البيانات الأولية**

تم جمع البيانات الأولية لهذه الدراسة عن طريق استبانة الأراء وبنود الإفصاح الاختيارى بالاضافة الي القوائم المالية للبنوك التجارية عينة الدراسة عن سنة ٢٠١٧ لقياس حجم البنك كمتغير تحكمي مقاسا باللوغاريتم الطبيعى للاصول.

وتتضمن قائمة الاستبانة على قسمين، القسم الاول يتكون من ثلاثة محاور وكل محور يضمن اربعة اسئلة؛ المحور الاول يتعلق بإستقلالية لجان المراجعة والمحور الثاني بحجم لجان المراجعة والمحور الثالث والاخير يتعلق بخبرة لجان المراجعة كمقياس لفاعلية لجان المراجعة اما القسم الثاني فيضمن معايير بنود الإفصاح الاختيارى وعددهم (٦٩) بند (check list), حيث قامت الدراسة بتصميم استبانة للأراء بعد مراجعة الدراسات السابقة, وإختبارها بشكل مبدئي على مجموعة عشوائية ثم عرضها على الأكاديمين لتحكيمها ولإدخال التعديلات المطلوبة للتاكد من وضوحها قبل عرضها بشكل نهائى على أفراد العينة.

## ٤-١٠ الإختبارات الإحصائية والمقاييس المستخدمة

تعتمد الدراسة على الإختبارات الاحصائية على برنامج Tatistical (SPSS) Package for the Social Sciences وبرنامج (EViews) وذلك من اجل إختبار فرضيات الدراسة وذلك باستخدام المقاييس والادوات الاحصائية لغرض إختبار الفرضيات حيث تنقسم الإختبارات الاحصائية التى مرحلتين. المرحلة الاولى: تخص الاستبيان، حيث تم عمل إختبارات الصدق والثبات لقائمة الاستيبان، المرحلة الثانية: تخص تحليل الاستجابات الخاصة بالاستبيان باستخدام كل من معامل الارتباط Pearson correlation ، إختبار تقدير الآراء (ليكرت) لقياس المتوسط الحسابي والأهمية النسبية.إختبارالفروقات الإحصائية للعينة الواحدة، إختبار تحليل التباين (F)، إختبار السببية Granger causality باستخدام برنامج E-veiws لتحليل السببية، إختبار الانحدار اللوجستي المتعدد باستخدام برنامج E-veiws لمعادلة الانحدار اللوجستي المتعدد التالية:

$$\text{Log } (\hat{p} /(1-\hat{p}) = a + b_1 X_1 + b_2 X_2 + b_3 X_3 + b_4 X_4 + \ldots \pm e$$

Y = مستوى الإفصاح الاختيارى

$X_1$ = إستقلالية لجان المراجعة

$X_2$= خبرة اعضاء لجان المراجعة

$X_3$= حجم لجان المراجعة

$X_4$ = اللوغاريتم الطبيعى للاصول (كمتغير رقابي)

$b_1$ = ميل انحراف مستوى الإفصاح الاختيارى (Y) علي إستقلالية لجان المراجعة.

b2= ميل مستوى الإفصاح الاختيارى (Y) على خبرة اعضاء لجان المراجعة

b3= ميل انحراف مستوى الإفصاح الاختيارى (Y) علي حجم لجان المراجعة

B4 = ميل انحراف مستوى الإفصاح الاختيارى (Y) علي اللوغاريتم الطبيعى للاصول

### ١٠-٥ مقياس اراء الاستبانة – نموذج ( ليكرت ) :

اعتمد الدراسة فى قياس أراء العينة على نموذج ( ليكرت ) , حيث انه تم وضع مقياس لتقدير اراء المشاركين فى الاستيبان وفقا الاجابات على كل فقرة على حده من خمس اجابات تم توزيعهم على ثلاثة محاور حيث يشير جدول (٣) الى الميزان التقديرى وفقا لمقياس ليكرت

جدول (٣) الميزان التقديرى للمتوسط المرجح

| الاستجابة | المتوسط المرجح | الاتجاه العام |
|---|---|---|
| لا اوافق بشدة | من ١ ≤١,٨٠ | عدم الموافقة بشدة |
| لا اوافق | من ١,٨١ ≤٢,٦٠ | عدم الموافقة |
| محايد | من ٢,٦١ ≤٣,٤٠ | المحايدة |
| اوافق | من ٣,٤١ ≤ ٤,٢٠ | الموافقة |
| اوافق بشدة | من ٤,٢١ ≤ ٥ | الموافقة بشدة |

### ١١- الاختبارت الاحصائية

### ١١-١ إختبار الصدق:

لإجراء إختبار الصدق فانه سوف يتم قياس معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والمحور التي تنتمي إليه حيث انه إذا أشارت معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من الفقرات والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه إلى مستوى معنوية اقل من ٥% فان هناك صدق للعبارات كما هو يتضح من جدول (٢) ملحق (١) حيث تشير نتائج إختبارات الصدق إلى إن قيم معاملات الارتباط المحسوبة لها دلالة معنوية عند مستوى اقل من٥% وإنه يوجد علاقة ارتباطيه بين كل عبارة والمحور الذي تنتمي، مما يدل على صدق الاتساق الداخلي للاستبانة. وبالمثل نجد ان معاملات الارتباط بين درجة كل بند من معايير الإفصاح الاختيارى والدرجة الكلية للمعيار عند مستوى معنوية اقل من ٥% مما يدل على وجود اتساق داخلى لبنود الإفصاح الإختياري.

**١١-٢ إختبار الثبات:**

**بالاعتماد على البرنامج الاحصائى SPSS فقد تم إجراء إختبار التحقق من مدى وجود اتساق داخلي لأراء عينة الدراسة بفقرات الاستبانه من خلال استخدام المقياس Cronbach Alpha، وهو يقوم على إجراء إختبار لمدى الثبات للفقرات، حيث انه يشير إلى قوة وتماسك الفقرات، وقد تم تطبيق الإختبار على عينة الدراسة وأظهرت النتائج معامل كرونباخ ألفا عند مستوى (0.876) وهو مستوى مقبول إحصائيا طالما اكبر من (0.6)، حيث قد تم إجراء إختبار الثبات لكل محور على حده وأظهرت النتائج وفقا للجدول رقم (٣ ملحق رقم ١) إن اجمالى معامل الثبات يتجاوز الحد الأدنى وفقا لمعامل كرونباخ ألفا وان أعلى معامل ثبات هو العامل المتعلق بالعلاقة بين إستقلالية لجان المراجعة إستقلالية والإفصاح الاختيارى للبنوك المقيدة بالبورصة عند مستوى (0.835) يليه العامل المتعلق بالعلاقة بين حجم لجان المراجعة والإفصاح الاختيارى للبنوك المقيدة بالبورصة عند مستوى عند مستوى (0.786) واخيرا العامل المتعلق بالعلاقة بين خبرة اعضاء لجان المراجعة والإفصاح الاختيارى للبنوك المقيدة بالبورصة عند مستوى عند مستوى (0.762).**

**١١-٣ إختبار التوزيع الطبيعي:**

**للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات فانه يتم إجراء إختبار (Kolmogorov–Smirnov) بالاضافة الى إختبار كل من (Augmented Dickey–Fuller (ADF واختبار (Phillips–Perron (PP، ومن ثم إجراء إختبار السببية للتأكد من أن بيانات الدراسة خالية من المشكلات الإحصائية التي قد تؤثر سلبا على نتائج إختبار فرضيات الدراسة، حيث يشترط هذا الإختبار أن يكون توزيع البيانات طبيعي وإذا كان هناك توزيع غير طبيعي ينتج عن ذلك ارتباط مزيف وبالتالي يفقد الارتباط قدرته على تفسير الظاهرة محل الدراسة، ويقدم جدول رقم (٤) ملحق رقم (١) نتائج إختبار التوزيع الطبيعي لاراء عينة الدراسة والتي توضح وجود توزيع طبيعي للبيانات عند الحد الادني للمعنوية (0.200) ومن ثم بيانات الدراسة خالية من المشكلات الإحصائية التي قد تؤثر سلبا على نتائج إختبار فرضيات الدراسة، حيث انها تتبع التوزيع الطبيعي.وبالمثل تم إجراء إختبار (ADF) و(PP) حيث تم تقدير القيمة الحرجة عند مستوى معنوية اقل من 5% حيث يمكن اجراء اختبار السببية للتعرف على وجود علاقة سببية بين وجود لجان المراجعة ومستوى الإفصاح الاختيارى.**

### ١١-٤ اختبارات السببية Granger Causality:

وفقا لمنهجية الدراسة فانه تم اجراء اختبارات السببية للتاكد من وجود علاقة سببية لتاثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع حيث اوضحت إختبارات السببية (جدول (١) ملحق رقم ٣) وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع عند مستوى دلالة معنوية اقل من 0.05 حيث توجد علاقة سببية بين إستقلالية لجان المراجعة وبين مستوى الإفصاح الاختيارى عند مستوى دلالة معنوية (0.007)؛ في حين توجد علاقة سببية لتاثير خبرة اعضاء لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختيارى عند مستوى معنوية (0.0089) بالاضافة الي وجود علاقة سببية بين حجم لجان المراجعة وبين مستوى الإفصاح الاختيارى عند مستوى دلالة معنوية (0.0108).

### ١١-٥ التحليل الاحصائي للبيانات:

من خلال برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) فقد تم إجراء الإختبارات على البيانات التي تم التحصل عليها من الأفراد عينة الدراسة، حيث يشير الملحق رقم (٢) الى جداول التوزيع التكراري للمحاور الثلاثة (إستقلالية لجان المراجعة، خبرة اعضاء لجان المراجعة، حجم لجان المراجعة) وكذلك نتائج الإختبارات الاحصائية لتلك المحاور.

حيث تقدم الجداول رقم (١،٢،٣ ملحق رقم ٢) لنتائج التوزيع التكراري للمحاور الثلاثة والتي تدور حول العلاقة بين كل من إستقلالية لجان المراجعة وخبرة اعضاء لجان المراجعة وحجم لجان المراجعة على الإفصاح الاختيارى للقطاع البنوك التجارية المصرية المسجلة في البورصة علي الترتيب.

كما تشير الجداول رقم (٤ ، ٥، ٦ من ملحق رقم ٢) إلى نتائج التحليل الاحصائى للبيانات المستخلصة من استبانات الآراء المتعلقة بالمحاور الثلاثة حيث يتضح من الجدول (٤ ملحق ٢) إن المتوسط الحسابي للمحور الأول قدره (4.625) بأهمية نسبية 92.51% ، وهو ما يستدل منه بان هناك أهمية مرتفعة للإجابات على فقرات المحور الاول والتي توضح العلاقة بين إستقلالية لجان المراجعة ودورها في الإفصاح الإختياري، فقد حصلت الفقرة التي نصها (فقدان اللجنه استقلالها يساهم في عدم القيام بدورها بشكل كفء ؟) على أعلى درجة من المتوسط الحسابي والأهمية النسبية بدرجة 95%، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة التي نصها (تضمن قواعد الحوكمة مراجعة تقارير لجان المراجعة من خلال مجلس الادارة بشكل يحافظ على الإستقلالية.) بدرجة أهمية نسبية 89.44%، وبالتالي تشير جميع الفقرات إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين

**إستقلالية لجان المراجعة ودرجة الإفصاح الإختياري في البنوك التجارية المقيدة بالبورصة وفقا للتوزيع التكراري للبيانات المتعلقة بالمحور الأول حيث يستدل من اجابات عينة الدراسة الى ان الأراء تتفق على أهمية استقلال لجان المراجعة للعمل على زيادة مستوى الإفصاح الاختيارى وبالتالى يمكن قبول العلاقة بين إستقلالية لجان المراجعة والإفصاح الإختياري.**

**كما يتضح من جدول رقم ٥ (ملحق رقم ٢) إن المتوسط الحسابي للمحور الثاني قدره (4.46) بأهمية نسبية 89.37% وهو ما يستدل منه بان هناك أهمية مرتفعة للإجابات على فقرات المحور فقد حصلت الفقرة التي نصها (كلما تتضمن تشكيل لجان المراجعة عدد من الخبراء المتخصصين كلما ادى ذلك الى زيادة مستوى الإفصاح الاختيارى) على أعلى درجة من المتوسط الحسابي والأهمية النسبية بدرجة 91%، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفترة التي نصها (تشكل خبرة اعضاء لجان المراجعة اداة هامة تؤثر على مستوى الإفصاح الإختياري) بدرجة أهمية نسبية 86% بمتوسط حسابي 3.31 ، ومن ثم توضح جميع الفقرات الى انه كلما زادت خبرة اعضاء لجان المراجعة كلما ارتفع مستوى الإفصاح الاختيارى**

**اما المتوسط الحسابي للمحور الثالث قدره (4.41) بأهمية نسبية 88% (جدول رقم ٦ ملحق رقم ٢) يشير الى أهمية مرتفعة للإجابات على فقرات المحور والتي تدور حول العلاقة بين حجم لجان المراجعة ومستوي الإفصاح الإختياري للبنوك عينة الدراسة ، فقد حصلت الفقرة التي نصها (تلتزم الشركات بالقواعد التى أقرتها الهيئة العامة للرقابة المالية بالقواعد المتعلقة بعدد اعضاء لجنة المراجعة.) على أعلى درجة من المتوسط الحسابي والأهمية النسبية بدرجة 89% بمتوسط حسابي 4.49، بينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة التي نصها (كلما تم التوسع فى عدد اعضاء لجان المراجعة ادى ذلك الى تحقيق إفصاح أفضل مع زيادة جودة المعلومات المالية بشكل أعلى.) بدرجة أهمية نسبية 86% وبمتوسط حسابي 4.34 وبالتالي يتضح من الجدول السابق أن جميع الفقرات تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم لجان المراجعة ومستوي الإفصاح الإختياري وفقا للتوزيع التكراري للبيانات المتعلقة بالمحور الثالث.**

**ويشير (جدول رقم ٧ ملحق رقم ٢) الى تحليل نتائج قياس مستوى الإفصاح الاختيارى فى البنوك التجارية المصرية المقيدة بالبورصة وفقا لقائمة معايير الإفصاح الإختياري حيث يشير الجدول الي ان 10%من بنود الإفصاح الإختياري تفصح عنها كل بنوك العينة في حين 43% منها يفصح عنها بنك واحد وخاصة فيما يتعلق ببنود**

الإفصاح عن المشاركة المجتمع والقضايا البيئية، وايضا الإفصاح عن حوكمة الشركات؛ في حين 47% من بنود الإفصاح الإختياري يتم الإفصاح عنها في بنوك عينة الدراسة بنسب مختلفة.

### ١١-٦ إختبار الانحدار اللوجستي المتعدد:

يقدم جدول (٢ ملحق رقم ٣) نتائج تحليل الانحدار اللوجستي المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث تشير نتائج نموذج الانحدار اللوجستي المتعدد الى وجود علاقة ارتباط طردى بين المتغيرات المستقلة والممثلة في خصاص لجان المراجعة (اسقلالية لجان المراجعة X1، وخبرة لجان المراجعة X2، وحجم لجان المراجعة X3) بالاضافة لحجم البنك كمتغير رقابي (X4) وبين المتغير التابع (مستوى الإفصاح الاختيارى Y) عند مستوى معنوية اقل من 5% بمعامل تحديد تصحيح معدل correct ratio والذي يوضح القدرة التفسيرية للتباين بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع قدره 71.5% ما يؤكد على وجود علاقة طردية ايجابية بين دور لجان المراجعة ممثل فى إستقلالية لجان المراجعة عند مستوي معنوية (0.000) وحجم لجان المراجعة عند مستوي معنوية (0.0032) وخبرة لجان المراجعة عند مستوي معنوية (0.000) بجانب حجم البنك عند مستوي معنوية (0.015) على مستوى الإفصاح الاختيارى فى البنوك عينة الدراسة ومن ثم يمكن استنتاج معادلة الانحدار اللوجستي المتعدد على النحو التالي:

$$\text{Log } (\hat{p} /(1-\hat{p}) = 0.708679 + 0.398\ X_1 + 0.1534\ X_2 + 0.007 X_3 + 0.0008\ X_4$$

### ١٢- نتائج الدراسة:

يقدم الجدول رقم (٤) ملخص لاختبارات الفروض لدراسة دور لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الإختياري للبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية وذلك على النحو التالي:

قبول الفرضية الاولي (H1) والتي تنص علي " وجود انه علاقة ايجابية ذو دلالة احصائية لإستقلالية لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختيارى حيث توجد علاقة ايجابية بين إستقلالية لجان المراجعة ومستوي الإفصاح الإختياري عند مستوى معنوية اقل من 5% (0.0016) وعند مستوى معامل تحديد Adj R2 قدرة 8. 21% وهذا ما اكده اختبار الانحدار اللوجستي المتعدد الذى اشار الى وجود علاقة ايجابية بين المتغيرين بالاضافة الى اختبار السببية الذى وضح وجود علاقة سببية لإستقلالية لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختيارى وبالتالي كلما ارتفع مستوى إستقلالية لجان المراجعة كلما

ارتفع مستوى الإفصاح الاختيارى فى البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية ويرجع ذلك لعدم وجود تحفظ فى نشر المعلومات طالما لايوجد تعارض بين المصالح ووجود إستقلالية تامة لاعضاء اللجنة.وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (الناصر، ٢٠١٦ ) و(عبد الله، ٢٠١٦) ، و (صالح، ٢٠١٥)، و (عرفه ومليجى، ٢٠١٣)،و-Al shammari and al-sultan,2010) ، و (Akhtaruddim&hasnah,2010) و(O'Sulivan,m.,et al,2008) و (Patelli and Prencipe 2007) و(ابو على، ٢٠١٤) واختلفت مع دراسة كل من (نصر، ٢٠١٢)، و(جابر، ٢٠١١)، و ( Lin & Hwang , 2010)، و (غزورى، ٢٠١٠) و(kavitha,2014 ).

جدول رقم (٤)

نتائج الاختبارات الاحصائية للفرضيات الدراسة

| الفرضية | معامل التحديد المعدل $A.R^2$ | معامل التباين F | الانحراف المعيارى | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|
| $H_1$ | 0.218 | 11.58 | 0.0715 | 0.0016 |
| $H_2$ | 0.253 | 4.562 | 0.03661 | 0.0158 |
| $H_3$ | 0.146 | 6.496 | 0.0421 | 0.0161 |

اما بخصوص الفرضية الثانية (H2) والخاصة بوجود علاقة ايجابية ذو دلالة احصائية لخبرة اعضاء لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختيارى فإن نتائج قياس علاقة الانحدار اللوجستي بين البيانات التى تم الحصول عليها من خلال اداة الاستبيان ونتائج مقياس معايير الإفصاح الاختيارى تشير الي وجود علاقة ايجابية معنوية عند مستوى 5% (0.0158) وبمعامل تحديد Adj R2 قدرة 3. 25 % وان اختبار السببية اوضح وجود علاقة سببية لخبرة اعضاء لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختيارى وهذا يعني انه كلما ارتفع مستوى خبرة اعضاء لجان المراجعة كلما ارتفع مستوى الإفصاح الاختيارى فى البنوك التجارية المصرية ويرجع ذلك الى ان الخبرة التى تتوافر لدى اعضاء لجان المراجعة تتيح لهم التوسع فى الايضاحات بما يؤدى الى زيادة مستوى الإفصاح الاختيارى حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة (نعيم، ٢٠١٣)و (عبد الله، ٢٠١٦) و (صالح، ٢٠١٥) و(Wan & Haji, 2009) و( O'Sulivan, M., et al, 2008) واختلفت مع دراسة (عرفه ومليجى، ٢٠١٣) و (الرحيلي ٢٠٠٦) و (جابر، ٢٠١١) و ال غزوي (٢٠١٠).

وكذلك تم قبول الفرضية الثالثة (H3) والخاصة بوجود علاقة ايجابية ذو دلالة احصائية لحجم لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختيارى وهذا ما اكدته نتائج

الاختبارات الاحصائية للبيانات التى تم الحصول عليها من استبانة الاراء للمحور الثالث والتى قد اشارت الى ان هناك علاقة ارتباط ايجابى بين حجم لجان المراجعة ومستوى الإفصاح الاختيارى عند مستوى ارتباط 0.825 وبمتوسط حسابى لمقياس الاراء قدره 4.419 عند مستوى معنوية اقل من 5% (0.0161)، وكذلك نتائج اختبار الانحدار اللوجستي المتعدد الذى اشار الى وجود علاقة ايجابية بين المتغيرين بالاضافة الى اختبار السببية الذى وضح وجود علاقة سببية بين حجم لجان المراجعة ومستوى الإفصاح الاختيارى، حيث يتضح من جدول رقم (٤) وجود علاقة احصائية بين حجم لجان المراجعة وبين مستوى الإفصاح الاختيارى بمعامل تحديد (Adj.R2) 14.63% عند مستوى معنوية اقل من 5%، وبالتالى فانه يمكن التوصل الى ان هناك علاقة ايجابية بين المتغيران وانه كلما زاد عدد اعضاء لجان المراجعة كلما ارتفع مستوى الإفصاح الاختيارى فى البنوك التجارية عينة الدراسة ويرجع ذلك الى ان عدد اعضاء لجان المراجعة ينعكس على توافر امكانية فحص ومراجعة اكبر عدد من المعايير التى يمكن الإفصاح عنها فى ضوء توافر عناصر ذات خبرة فى لجان المراجعة تساعد على تحسين مستوى الإفصاحات حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الناصر، ٢٠١٦) (عبد الله، ٢٠١٦) (نعيم، ٢٠١٣) (al-shammari&al-sultan,2010) وO'Sulivan, M., et al, 2008 و Nasir and Abd Ullah (2004) واختلفت مع دراسة (kavitha,2014) و (ابو على، ٢٠١٤) و (نصر، ٢٠١٢) و (عرفه ومليجى، ٢٠١٣) و Schadéwitz & (Turley, 2008) (جابر، ٢٠١١).

واخيرا توصي الدراسة في ضوء ما توصلت اليه من نتائج علي ضرورة الإستفادة من وجود العلاقة السببية بين كل من إستقلالية وخبرة وحجم لجان المراجعة وبين مستوى الإفصاح الإختياري مع ضرورة تحفيز البنوك على تشكيل لجان المراجعة من اصحاب الخبرات المالية والفنية والقانونية في الممارسة العملية للوصول الى مستوى مرتفع من الإفصاحات الإختيارية والتى بدورها تساعد على تشجيع المناخ الاستثمارى وتعزيز اليات عمل لجان المراجعة؛ بالاضافة الى زيادة حجم لجان المراجعة بما يساهم فى تعميق نظرة الإفصاح عن البنود الإختيارية.

كما توصي الدراسة على ضرورة العمل على تطوير نظام معلومات يوضح اليات عمل لجان المراجعة في البنوك ويستعرض الدور المنوط بها والنتائج التى تتوصل اليها بشكل دورى وذلك ارتكازا على اهمية لجان المراجعة فى دعم عمليات اتخاذ القرار فى ظل السعى نحو تحفيز وزيادة حجم الاستثمارات فى القطاع؛ واخيرا ضرورة تفعيل دور وزارة الاستثمار

**لإصدار قانون للأفصاح الإختياري يتناول فيه بنود المعلومات المستقبلية بالمزيد من التفصيل والتوضيح.**

## قائمة المراجع

### أولا: المراجع العربية


الخطيب، خالد، (٢٠٠٢)، **"الإفصاح المحاسبي فى التقارير المالية للشركات المساهمة"**، مجلة جامعة دمشق-المجلد الثامن عشر- العدد الثاني

الشلاحي، بندر مرزوق، (٢٠١٢)، **"تحديد طبيعه الافصاح الاختيارى عن الموارد البشريه فى التقارير الماليه السنويه، الصادر عن الشركات الصناعيه المساهمة العامة في دولة الكويت"**، جامعه الشرق الاوسط، https://meu.edu.jo ٨مايو٢٠١٨ .

الناصر، خالد بن محمد، (٢٠١٦)، **"دور لجان المراجعة كأحد دعائم الافصاح عن المعلومات فى البيئة السعودية"**، ورقة بحثية لمؤتمر الحوكمة ، جامعة الملك سعود.

الهيئة العامة لسوق المال (٢٠٠٦)، **"مشروع القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصة"**، القاهرة والإسكندرية.

أبو العطا، نرمين، (٢٠٠٣)، **"حوكمة الشركات .. سبيل التقدم مع إلغاء الضوء على التجربة المصرية"**، متاح على موقع مركز المشروعات الدولية الخاصة (7 www.hawkama.net مايو ٢٠١٨).

أبو شلوع، هديل توفيق أبو اليزيد، (٢٠١٣)، **"محددات الافصاح الاختيارى فى الشركات المساهمه - دراسه نظريه وميدانيه فى بيئه الاعمال المصريه"**، رساله ماجستير، كليه التجاره، جامعة طنطا.

أبو على, السيد محمد، (٢٠١٤)، **"مدى فعالية لجان المراجعة فى حوكمة الشركات وتحسين مستوى الإفصاح الاختيارى"**، رسالة ماجستير – كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير – جامعة الجزائر.

أبوحمام، ماجد اسماعيل، (٢٠٠٩)، **"أثر هيكل الملكية والرقابة في الشركات المساهمة على الأفصاح المحاسبي"**، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.

أبوميالة سهيل، (٢٠٠٧)، **"العوامل المؤثره على تحسين عملية لجان التدقيق، دراسة تطبيقية على شركات القطاع المالي ببورصة عمان"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديميه العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان - الأردن.

آل غزوى حسين عبد الجليل، (٢٠١٠)، **"حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الافصاح فى المعلومات المحاسبية، دراسة أختبارية على الشركات المساهمه العامه فى المملكة العربية السعودية"**، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية، الدنمارك.

بخيت، محمد بهاء الدبن محمد، (٢٠١٤)،**" حوكمة الشركات وأثرها على مستوي الإفصاح فى التقارير المالية دراسة ميدانية على الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية"** مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية.

بخيت، محمد بهاء الدين، (٢٠١٠)، **"الإدارة المالية وتمويل الشركات"**، دار الجامعية،

الطبعة الرابعة ص ١٢٥-١٤٢.

بخيت، محمد بهاء الدبن محمد، (٢٠١٨)،" **موضوعات مختارة في التمويل والأستثمار المتقدم**"،الطبعة الاولي، دار الجامعيين، اسكندرية.

جابر، محمد السيد، (٢٠١١)، **التعرف على دور لجان المراجعة في تحسين مستوى المعلومات المنشورة**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

حسن، يوسف صلاح عبد الله، (٢٠٠٩)، **"محددات فعاليه لجان المراجعه ودوافع الاداره التنفيذية العليا فى ارتكاب الخداع المحاسبى"**، مجله افاق جديده للدراسات التجاريه، كليه التجاره، جامعه المنوفيه، العدد الاول.

سالم، نور الدين محمد، (٢٠١٠)، **"عملية تطوير دور المراجعة ودورها في رفع كفاة أنظمة الرقابة الداخلية بغرض تحسين مستوى الإفصاح بالتطبيق علي بيئة الأعمال المصرية"**، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

سلطان، عطية صلاح، (٢٠٠٥)، **"دور لجان المراجعة في دعم حوكمة الشركات لأغراض استمرار الشركة"**، ورقة عمل قدمت للمؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في أطار حوكمة الشركات في مصر".

سليمان، محمد مصطفى، (٢٠٠٩)، **"دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري"**، الدار الجامعية، الطبعة الثانية.

صالح، زياد عبده، (٢٠١٥)، **"دور لجان المراجعة فى الشركات الاردنية واثرها على مستوى الافصاح عن المعلومات"**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم، جامعة قصداى.

صحصاح، عصمت أنور حامد، (٢٠٠٧)، **"دراسة تحليلية لدور المراجعين في حوكمة الشركات (بالتطبيق علي البنوك)"**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

عبد الرحمن، سوزان جمال الدين، (٢٠٠٤)، **"مدى التفاعل بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية واثر ذلك علي فعالية الإجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة المصرية"**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الثامن والعشرون، العدد الرابع.

عبد الكريم، عارف عبد الله، (٢٠٠٣)، **"الافصاح المحاسبى الاختيارى، مع دراسة ميدانيه لجانب الطلب فى البيئة المصرية"**، المجله العلميه للتجاره والتمويل، وكليه التجاره، جامعه طنطا، العدد الاول.

عبد الله، انتصار حسين، (٢٠١٦)، **"لجان المراجعة فى ظل حوكمة الشركات واثرها على مستوى الإفصاح وجودة المعلومات، دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية،"** كلية الدراسات العليا والبحث العلمى، رسالة دكتوراه، جامعة الرباط الوطنى.

عرفه، نهر طه، مليجى مجدى مليجى، (٢٠١٣)، **"اثر جودة المراجعة على مستوى الإفصاح الاختيارى بالشركات المساهمة السعودية - دراسه نظريه تطبيقية"**، كلية التجارة، جامعه بنها.

عفيفي، هلا عبدالفتاح، (٢٠٠٨)، **"العلاقه بين تطبيق حوكمة ومستوى الإفصاح الإختياري في التقارير السنوية "**، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق،

العدد الأول.

على، عبد الوهاب، وشحاته، شحاته السيد، (٢٠٠٧)، **"مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات فى بيئة الاعمال العربية والدوليه المعاصره"**، الدار الجامعيه للنشر - الاسكندريه - مصر.

عوض، آمال محمد محمد، (٢٠٠٨)، **"دور آليات الحوكمة في تعزيز حوكمة تكنولوجيا المعلومات وضبط مخاطر الأنشطة الالكترونية للمنشآت"**، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الأول.

متولى، طلعت عبد العظيم، (٢٠٠٧)، **"نموذج مقترح لقياس حجم ونوعيه الافصاح الاختيارى، بالتطبيق على بيئة الاعمال فى المملكة العربية السعودية"**، المجله العلمية للتجاره والتمويل كليه التجاره، جامعة طنطا، العدد الثانى المجلد الاول.

نصر، محمد السيد، (٢٠١٢)، **" فاعلية لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختيارى بالبنوك المصرية"**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنوفية.

نعيم، أحمد مصطفى، (٢٠١٣)، **"قياس العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ومستوى الإفصاح عن المعلومات المنشورة بالبنوك التجارية فى مصر"**، مجلة الدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

هندي، منير، (٢٠٠٧)، **"حوكمة الشركات (شركات قطاع العام والخاص والمصارف- المفاهيم – المبادئ – التجارب- المتطلبات)"**، الدار الجامعية.

## ثانيا:المراجع الاجنبية

Akhtaruddin M, Hossain MA& hasnah M, Yao Lee (2010) **"CorporateGovernance and Voluntary Disclosure in Corporate Annual Reportsof Malaysian Listed Firms"**. Journal of international financial management and accounting. Vol.,7 (1).

Alsaeed, K. (2006). **"The association between firm-specific characteristics and disclosure"**. Managerial Auditing Journal, Vol. 21, No. 5, pp. 476-496.

Al-Shammari, B., and Al-Sultan, W. (2010) **"Corporate governance and Voluntry Disclosure in Kuwait"**, International Journal of Disclosure and Governance,7 (3), PP.262-280.

Barako. D.G Hancock. P.and LZan H. Y., (2007), **"Factors In fluencing voluntary corporate disclosure by Kenyan companies**", corporate governance.

Barros, Cheng, (2013). **"The Commitment Effect versus Information Effect of Disclosure - Evidence From Smaller Reporting Companies.** The Accounting Revise vol. 88. Nov, 2013

Braiotta Jr., L., (2004). **"The Audit Committee Handbook"**, fourth Edition, School of Management, State University of New York at Binghamton.

Bujaki. M. and MCConomy, B.J., (2002), "**Corporate Governance: Factors influencing voluntary disclosure by publicly traded canadiain firms**", Canadian Accounting perspectives, vol.1, 2, pp. 105- 139.

Fawzy, S. (2003), "**Assessment of Corporate Governance in Egypt**", Working Paper, journal of international Accounting, No. 82.

Ho. S. and Wong. K.S. (2001), "**A study of the relationship between corporate governance structures and the extent of voluntary disclosure**", journal of international Accounting. Auditioning & taxation, vol 12(4).

Kavitha, D.A., (2014) "**Audit committee performance :Corporate Governance, and Optional disclosure in India** " International Journal 15 (1) , p.p. 87 – 103 .

Leun, S and Horwitz, B. (2004), **"I rector owner ship and voluntary segment disclosure: Hong Kong evidence"**, journal of international financial management and accounting, vol3. No. 15, pp. 235-259.

Lin, J.W. and Hwang, M. I., (2010), "**Audit Quality, Corporate Governance, and Optional disclosure: A Meta-Analysis**", International Journal of Auditing, 14 : P.P. 57 – 77.

Mustafa, S. T., Meier, H. H, (2006), **"Audit Committees and Misappropriation of Assets: Publicly Held Companies in the United States"**, CAP Forum on Forensic Accounting in the Post-Enron World, Canadian Accounting Perspectives, (5) 2, Autumn, Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=913366 , P.P. 307 – 333.

Nasir, N.M. and Abdullah. S.N., (2004), "**Voluntary Disclosure and corporate Governance among financially distressed firms in Malaysia**", financial Reporting, Regulation and Governance.

O'Sulivan, C. A. and Weidman, C. I. (2008) "**Audit Quality, Corporate Governance, and Optional disclosure**" Accounting Research, 21 (2): 461 – 491.

OECD, (1999), **"Principles of corporate governance"** Available

at: www.oecd.org/dataoecd. Access 22 /6/2018

Pima, L. and Sirisuk, M. (2004), "**Managerial ownership and informativness of Earning: Evidence from Thiland"**, working paper, p.7.

Salacuse. J.w. (2003), " **Corporate Governance, Culture and Governance Corporations American Style or with an Europen Touch** " Europeon Business Law Review, Vol. 14, Issue 5, pp. 471-496.

Schadéwitz , H. and Turley, S., (2008), "**The Effect of Audit Quality on the Relationship between Audit Committee Effectiveness and Optional disclosure Quality**", Universitas Wasaensis, ACTA Wasaensia No 197.

Soloman, J. and Solomon, A (2004), "**Corporate Governance and Accountability",** Journal of international financial management and accounting, vol 4, pp.90.

Wan-Hussin, W. N. and Haji-Abdullah, N. M., (2009), **"Audit Committee Attributes, Financial Distress and The Quality of Optional disclosure in Malaysia"**, Working Paper Series, Electronic copy, Access 22 /6/2018.

## ملحق ١

## إختبارات الصدق والثبات والتوزيع الطبيعي للبنوك التجارية عينة الدراسة

### الجدول رقم (١)
### المتغيرات الديموغرافية لافراد عينة الدراسة

| الرقم | المتغير | الفئة | التكرار | النسبة المئوية % |
|---|---|---|---|---|
| ١ | العمر | اقل من ٣٠ عام | ٨٢ | %٣٣ |
| | | من ٣٠ – ٤٠ عام | ٤٣ | %١٧ |
| | | اكثر من ٤٠ عام | ١٢٣ | %٥٠ |
| ٢ | الجنس | ذكر | ١٦٦ | %٦٧ |
| | | انثى | ٨٢ | %٣٣ |
| ٣ | المستوى التعليمي | بكالوريوس | ١٨١ | %٧٣ |
| | | دبلوم | ٤٢ | %١٧ |
| | | ماجستير | ٢٠ | %٨ |
| | | دكتوراه | ٥ | %٢ |
| ٤ | التخصص العلمى | محاسبة | ١٠٤ | %٤٢ |
| | | ادارة اعمال | ٥٣ | %٢١ |
| | | اقتصاد | ٣١ | %١٣ |
| | | اخرى | ٦٠ | %٢٤ |
| ٥ | المستوى الوظيفى | ادارة الحسابات | ٦٣ | %٢٦ |
| | | ادارة المراجعة | ١٠٥ | %٤٢ |
| | | ادارة علاقات المستثمرين | ٣٩ | %١٦ |
| | | مساهم | ٤١ | %١٦ |
| ٦ | عدد سنوات الخبرة | اقل من ٥ | ٩٥ | %٣٨ |
| | | من ٥ الى ١٠ | ٩٤ | %٣٨ |
| | | اكثر من ١٠ سنوات | ٥٩ | %٢٤ |

**الجدول رقم (٢)**
**معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة للاستبيان ودرجة المحور الذي تنتمي إليه**

| المحور | رقم الفقرة | معامل الارتباط | مستوى المعنوية Sig* | المحور | رقم الفقرة | معامل الارتباط | مستوى المعنوية Sig* | المحور | رقم الفقرة | معامل الارتباط | مستوى المعنوية Sig* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأول | ١ | 0.756 | 0.013* | الثاني | ٥ | 0.725 | 0.023* | الثالث | ٩ | 0.862 | 0.009* |
| | ٢ | 0.798 | 0.009* | | ٦ | 0.762 | 0.011* | | ١٠ | 0.756 | 0.032* |
| | ٣ | 0.884 | 0.000* | | ٧ | 0.856 | 0.000* | | ١١ | 0.798 | 0.007* |
| | ٤ | 0.758 | 0.028* | | ٨ | 0.702 | 0.018* | | ١٢ | 0.884 | 0.010* |

يوجد علاقة معنوية عند مستوى *sig اقل من ٥%

### معاملات الارتباط بين درجة كل بند من بنود الإفصاح الاختيارى

| رقم المعيار | معامل الارتباط | مستوى المعنوية | رقم المعيار | معامل الارتباط | مستوى المعنوية | رقم المعيار | معامل الارتباط | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 0.751 | 0.010* | 24 | 0.8421 | 0.000* | 47 | 0.8526 | 0.008* |
| 2 | 0.862 | 0.008* | 25 | 0.7602 | 0.032* | 48 | 0.8697 | 0.005* |
| 3 | 0.802 | 0.000* | 26 | 0.7938 | 0.001* | 49 | 0.7010 | 0.010* |
| 4 | 0.724 | 0.023* | 27 | 0.8379 | 0.003* | 50 | 0.7150 | 0.007* |
| 5 | 0.756 | 0.011* | 28 | 0.7791 | 0.019* | 51 | 0.7293 | 0.022* |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0.029* | 0.7439 | 52 | 0.011* | 0.7455 | 29 | 0.000* | 0.798 | 6 |
| 0.006* | 0.7588 | 53 | 0.016* | 0.7371 | 30 | 0.000* | 0.884 | 7 |
| 0.000* | 0.7740 | 54 | 0.011* | 0.8736 | 31 | 0.003* | 0.865 | 8 |
| 0.000* | 0.7894 | 55 | 0.000* | 0.8526 | 32 | 0.000* | 0.742 | 9 |
| 0.006* | 0.8052 | 56 | 0.000* | 0.7141 | 33 | 0.010* | 0.710 | 10 |
| 0.000* | 0.8213 | 57 | 0.007* | 0.7284 | 34 | 0.023* | 0.702 | 11 |
| 0.011* | 0.8378 | 58 | 0.007* | 0.7430 | 35 | 0.000* | 0.832 | 12 |
| 0.021* | 0.8545 | 59 | 0.018* | 0.7578 | 36 | 0.005* | 0.812 | 13 |
| 0.004* | 0.8716 | 60 | 0.000* | 0.7730 | 37 | 0.004* | 0.862 | 14 |
| 0.010* | 0.7920 | 61 | 0.004* | 0.7884 | 38 | 0.021* | 0.8533 | 15 |
| 0.000* | 0.8078 | 62 | 0.031* | 0.7140 | 39 | 0.010* | 0.8704 | 16 |
| 0.005* | 0.8240 | 63 | 0.000* | 0.7283 | 40 | 0.009* | 0.8878 | 17 |
| 0.007* | 0.8405 | 64 | 0.041* | 0.7428 | 41 | 0.009* | 0.7191 | 18 |
| 0.013* | 0.8573 | 65 | 0.019* | 0.7577 | 42 | 0.004* | 0.7335 | 19 |
| 0.003* | 0.8744 | 66 | 0.006* | 0.7729 | 43 | 0.002* | 0.7482 | 20 |
| 0.020* | 0.7257 | 67 | 0.0123* | 0.7883 | 44 | 0.027* | 0.7631 | 21 |
| 0.000* | 0.8254 | 68 | 0.000 | 0.8041 | 45 | 0.000* | 0.7191 | 22 |
| 0.008* | 0.8147 | 69 | 0.003* | 0.8202 | 46 | 0.000* | 0.7082 | 23 |

**جدول (٣) معامل ثبات الاتساق الداخلى للاستبانة ( كرونباخ الفا )**

| Cronbach Alpha | | |
|---|---|---|
| المحور الاول | إستقلالية لجان المراجعة | 0.835 |
| المحور الثانى | خبرة اعضاء لجان المراجعة | 0.762 |
| المحور الثالث | حجم لجان المراجعة | 0.786 |
| جميع فقرات الاستبانة | | 0.876 |
| معامل الفا كرونباخ لمعايير الإفصاح الاختيارى | | 0.902 |

**جدول رقم (٤) نتائج إختبار التحقق الملائمة الإحصائية للبيانات إختبار التوزيع الطبيعى لاراء عينة الدراسة**

| المتغير | Kolmogorov-Smirnov | | Augmented Dickey–Fuller | | Phillips–Perron | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إستقلالية لجان المراجعة | احصائية الاختبار | 0.08160 | القيمة المحسوبة | -6.621729 | القيمة المحسوبة | -12.16799 |
| | المعنوية | 0.200* | القيمة الحرجة | -1.950687 | القيمة الحرجة | -1.950117 |
| | | | الاحتمال الحرج | 0.0022 | الاحتمال الحرج | 0.0123 |
| خبرة اعضاء لجان المراجعة | احصائية الاختبار | 0.02521 | القيمة المحسوبة | -3.961382 | القيمة المحسوبة | -14.75737 |
| | المعنوية | 0.200* | القيمة الحرجة | -1.953381 | القيمة الحرجة | -1.950117 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | الاحتمال الحرج | 0.0003 | الاحتمال الحرج | 0.0015 |
| حجم لجان المراجعة | احصائية الاختبار | 0.56286 | القيمة المحسوبة | -7.102231 | القيمة المحسوبة | -13.55064 |
| | المعنوية | 0.200* | القيمة الحرجة | -1.950687 | القيمة الحرجة | -1.950117 |
| | | | الاحتمال الحرج | 0.0099 | الاحتمال الحرج | 0.0024 |
| حجم البنك | احصائية الاختبار | 0.74585 | القيمة المحسوبة | -7.738508 | القيمة المحسوبة | -14.69043 |
| | المعنوية | 0.200* | القيمة الحرجة | -1.950117 | القيمة الحرجة | -1.950117 |
| | | | الاحتمال الحرج | 0.0000 | الاحتمال الحرج | 0.0000 |
| مستوى الإفصاح الاختيارى | احصائية الاختبار | 0.50502 | القيمة المحسوبة | -6.674216 | القيمة المحسوبة | -18.02611 |
| | المعنوية | 0.200* | القيمة الحرجة | -1.952910 | القيمة الحرجة | -1.950117 |
| | | | الاحتمال الحرج | 0.0265 | الاحتمال الحرج | 0.0034 |

* يوجد توزيع طبيعي للبيانات عند الحد الأدنى للمعنوية *0.200

# ملحق (٢)

## جداول التوزيع التكراري ونتائج الإختبارات الاحصائية للمحاورالثلاثة (إستقلالية لجان المراجعة وخبرة اعضاء لجان المراجعة وحجم لجان المراجعة)

### جدول ( ١) التوزيعات التكرارية للمحور الاول (العلاقة بين إستقلالية لجان المراجعة والإفصاح الاختيارى للقطاع البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية)

| م | الفقرات | أوافق بشدة (5) | أوافق (4) | محايد (3) | لا أوافق (2) | لا أوافق بشدة(1) | المتوسط الحسابي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تعمل قواعد لجان المراجعة على توفير الإستقلالية للجان | 176 | 55 | 14 | 3 | 0 | 4.629 |
| | | 70.97% | 22.18% | 5.65% | 1.21% | 0.00% | |
| 2 | فقدان اللجنه استقلالها يساهم في عدم القيام بدورها بشكل كفء | 196 | 42 | 10 | 0 | 0 | 4.750 |
| | | 79.03% | 16.94% | 4.03% | 0.00% | 0.00% | |
| 3 | تضمن قواعد الحوكمة مراجعة تقارير لجان المراجعة من خلال مجلس الادارة بشكل يحافظ على الإستقلالية. | 156 | 63 | 21 | 6 | 2 | 4.471 |
| | | 62.90% | 25.40% | 8.47% | 2.42% | 0.81% | |
| 4 | تؤثر إستقلالية اللجان على مستوى الإفصاح الإختياري | 177 | 58 | 11 | 2 | 0 | 4.653 |

### جدول ( ٢ ) التوزيعات التكرارية للمحور الثاني (العلاقة بين خبرة اعضاء لجان المراجعة والإفصاح الاختيارى للقطاع البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية)

| م | الفقرات | أوافق بشدة (5) | أوافق (4) | محايد (3) | لا أوافق (2) | لا أوافق بشدة(1) | المتوسط الحسابي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 5 | تشكل خبرة اعضاء لجان المراجعة اداة هامة تؤثر على مستوى الإفصاح الإختياري | 126 | 87 | 23 | 12 | 0 | 4.318 |
| | | 50.81% | 35.08% | 9.27% | 4.84% | 0.00% | |
| 6 | تلتزم الشركات بالقواعد التى اقرتها الهيئة العامة للرقابة المالية بالقواعد المتعلقة بخبرة أعضاء لجنة المراجعة | 150 | 78 | 16 | 4 | 0 | 4.508 |
| | | 60.48% | 31.45% | 6.45% | 1.61% | 0.00% | |
| 7 | تتضمن لجنة المراجعة بالشركة اعضاء من المستقلين من ذى الخبرة القانونية والمالية والمحاسبية وفقا للقواعد التى اقرتها الهيئة العامة للرقابة المالية | 149 | 79 | 14 | 6 | 0 | 4.496 |
| | | 60.08% | 31.85% | 5.65% | 2.42% | 0.00% | |
| 8 | يتضمن تشكيل لجان المراجعة عدد من الخبراء المتخصصين كلما ادى ذلك الى زيادة مستوى الإفصاح الاختيارى | 158 | 73 | 13 | 4 | 0 | 4.552 |

**جدول (٣ )التوزيعات التكرارية للمحور الثالث (العلاقة بين حجم لجان المراجعة والإفصاح الاختيارى للقطاع البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية)**

| م | الفقرات | أوافق بشدة (5) | أوافق (4) | محايد (3) | لا أوافق (2) | لا أوافق بشدة(1) | المتوسط الحسابي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 9 | يشكل عدد أعضاء لجان المراجعة اداة هامة تؤثر على مستوى الإفصاح الإختياري | 137 | 83 | 19 | 9 | 0 | 4.403 |
| | | 55.24% | 33.47% | 7.66% | 3.63% | 0.00% | |
| 10 | تلتزم الشركات بالقواعد التى أقرتها الهيئة العامة للرقابة المالية بالقواعد المتعلقة بعدد اعضاء اعضاء لجنة المراجعة | 151 | 74 | 18 | 5 | 0 | 4.496 |
| | | 60.89% | 29.84% | 7.26% | 2.02% | 0.00% | |
| 11 | يكون حجم لجان المراجعة مناسبا وكافيا ينتج عنه توافر خبرات ومهارات وقيادات باللجنة | 144 | 77 | 18 | 9 | 0 | 4.435 |
| | | 58.06% | 31.05% | 7.26% | 3.63% | 0.00% | |
| 12 | كلما تم التوسع فى عدد اعضاء لجان المراجعة أدى ذلك الى تحقيق إفصاح أفضل مع زيادة جودة المعلومات المالية بشكل أعلى | 122 | 98 | 20 | 7 | 1 | 4.342 |
| | | 49.19% | 39.52% | 8.06% | 2.82% | 0.40% | |

**جدول (٤ ) نتائج الإختبارات الاحصائية لاراء المحور الاول**

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الارتباط | اختبار (T) | اختبار (F) | الدلالة الإحصائية Sig. | الأهمية النسبية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تعمل قواعد لجان المراجعة على توفير الإستقلالية للجان | 4.629 | 0.6484 | 0.756 | 112.413 | 4.494 | 0.000 | 92.58% |
| 2 | فقدان اللجنه استقلالها يساهم في عدم القيام بدورها بشكل كفء | 4.750 | 0.5188 | 0.798 | 144.164 | 7.956 | 0.000 | 95.00% |
| 3 | تضمن قواعد الحوكمة مراجعة تقارير لجان المراجعة من خلال مجلس الادارة بشكل يحافظ على الإستقلالية. | 4.471 | 0.8143 | 0.884 | 86.476 | 6.608 | 0.000 | 89.44% |
| 4 | تؤثر إستقلالية اللجان على مستوى الإفصاح الإختياري. | 4.653 | 0.6042 | 0.758 | 121.277 | 10.091 | 0.000 | 93.06% |
| | **المتوسطات الحسابية للمحور الاول إستقلالية لجان المراجعة** | **4.625** | **0.632** | **0.799** | **109.51** | **9.525** | **0.000** | **92.51%** |

قيمة "T" عند مستوى دلالة *Sig (٠،٠٠٥)=١،٩٨ و قيمة "F" عند مستوى دلالة * (٠،٠٥)=3.45298 وتكون العلاقة ذات دلالة احصائية عند < ٠،٠٥

**جدول رقم (٥ ) نتائج الإختبارات الاحصائية لاراء المحور الثانى**

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الارتباط | اختبار (T) | اختبار (F) | الدلالة الإحصائية Sig. | الأهمية النسبية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 5 | تشكل خبرة اعضاء لجان المراجعة اداة هامة تؤثر على مستوى الإفصاح الإختياري | 4.318 | 0.8340 | 0.725 | 81.537 | 8.414 | 0.000 | 86.37% |
| 6 | تلتزم الشركات بالقواعد التى اقرتها الهيئة العامة للرقابة المالية بالقواعد المتعلقة بخبرة اعضاء لجنة المراجعة . | 4.508 | 0.6911 | 0.762 | 102.72 | 3.365 | 0.000 | 90.16% |
| 7 | تتضمن لجنة المراجعة بالشركة اعضاء من المستقلين من ذى الخبرة القانونية والمالية والمحاسبية وفقا للقواعد التى اقرتها الهيئة العامة للرقابة المالية . | 4.496 | 0.7142 | 0.856 | 99.133 | 3.035 | 0.000 | 89.92% |
| 8 | كلما تتضمن تشكيل لجان المراجعة عدد من الخبراء المتخصصين كلما ادى ذلك الى زيادة مستوى الإفصاح الاختيارى . | 4.552 | 0.6713 | 0.702 | 106.791 | 3.895 | 0.000 | 91.05% |
| | **المتوسطات الحسابية للمحور الثانى خبرة اعضاء لجان المراجعة .** | **4.4685** | **0.8547** | **0.761** | **100.51** | **3.258** | **0.000** | **89.37%** |

قيمة "T" عند مستوى دلالة *Sig (٠،٠٠٥)=١،٩٨ و قيمة "F" عند مستوى دلالة * (٠،٠٥)=3.45298 وتكون العلاقة ذات دلالة احصائية عند < ٠،٠٥

## جدول رقم (٦ ) نتائج الإختبارات الاحصائية لاراء المحور الثالث

| م | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الارتباط | اختبار (T) | اختبار (F) | الدلالة الإحصائية Sig. | الأهمية النسبية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **9** | يشكل عدد أعضاء لجان المراجعة اداة هامة تؤثر على مستوى الإفصاح الإختياري | 4.403 | 0.7836 | 0.862 | 88.488 | 4.988 | 0.000 | 88.06% |
| **10** | تلتزم الشركات بالقواعد التى أقرتها الهيئة العامة للرقابة المالية بالقواعد المتعلقة بعدد اعضاء اعضاء لجنة المراجعة. | 4.496 | 0.7198 | 0756 | 98.356 | 3.69 | 0.000 | 89.92% |
| **11** | يكون حجم لجان المراجعة مناسبا وكافيا ينتج عنه توافر خبرات ومهارات وقيادات باللجنة . | 4.435 | 0.7818 | 0.798 | 89.346 | 4.599 | 0.000 | 88.71% |
| **12** | كلما تم التوسع فى عدد اعضاء لجان المراجعة ادى ذلك الى تحقيق إفصاح أفضل مع زيادة جودة المعلومات المالية بشكل أعلى. | 4.342 | 0.7789 | 0.884 | 87.798 | 5.667 | 0.000 | 86.85% |
| | **المتوسطات الحسابية للمحور الثالث حجم لجان المراجعة.** | **4.419** | **0.7265** | **0.825** | **86.584** | **6.524** | **0.000** | **88.38%** |

قيمة "T" عند مستوى دلالة *Sig (٠،٠٠٥)=١،٩٨ و قيمة "F" عند مستوى دلالة * (٠،٠٥)=3.45298 وتكون العلاقة ذات دلالة احصائية عند < ٠،٠٥

## جدول رقم (٧) مستوى الإفصاح الاختيارى فى البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية

| | أولا ( معلومات عامة عن الشركة ) | عدد البنوك | % | | ثانيا ( إستراتيجية الشركة ) | عدد البنوك | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الإفصاح عن تاريخ الشركة | 9 | 69.23% | ٨ | بيان الاهداف والإستراتيجيات الإدارية | 5 | 38.46% |
| 2 | وصف عام لأنشطة الأعمال | 13 | 100.00% | ٩ | الإجراءات المتبعة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية | 0 | 0.00% |
| 3 | الموقع و البريد الالكترونى عبر الانترنت | 13 | 100.00% | ١٠ | بيان الأهداف الإستراتيجية والتسويقية | 5 | 38.46% |
| 4 | الطاقة الإنتاجية للشركة | 13 | 100.00% | ١١ | تأثير الإستراتيجية الادارية والتشغيلية على أداء الشركة | 2 | 15.38% |
| 5 | معلومات عن برنامج التوسعات | 2 | 15.38% | | **رابعا ( الأداء المالي )** | | |
| 6 | البيانات عن العملاء | 1 | 7.69% | ١٥ | استعراض وتحليل الوضع المالي للشركة | 6 | 46.15% |
| 7 | بيانات العملاء الرئيسيين | 1 | 7.69% | ١٦ | العائد على حقوق المساهمين | 10 | 76.92% |
| | **ثالثا ( المعلومات المستقبلية )** | | | ١٧ | ربحية السهم الواحد | 11 | 84.62% |
| ١٢ | توقعات الربح | 6 | 46.15% | ١٨ | سياسة توزيع الأرباح | 12 | 92.31% |
| ١٣ | توقعات المبيعات | 6 | 46.15% | ١٩ | معدل الربحية | 11 | 84.62% |
| ١٤ | توقعات التدفق النقدي | 4 | 30.77% | ٢٠ | معدل العائد على الأصول | 6 | 46.15% |
| | **خامسا ( معلومات عن الأسهم )** | | | ٢١ | نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات | 2 | 15.38% |
| 24 | عدد الاسهم المصدرة للشركة | 13 | 100.00% | ٢٢ | معدل نمو المبيعات | 7 | 53.85% |
| 25 | القيمة السوقية للأسهم في نهاية السنة | 4 | 30.77% | ٢٣ | معدل العائد في المبيعات | 5 | 38.46% |
| 26 | القيمة السوقية للسهم | 4 | 30.77% | | **سابعا ( معلومات عن المؤشرات غير المالية )** | | |
| | **سادسا (مراجعة السياسة المحاسبية )** | | | ٣١ | مناقشة نتائج السنة الحالية مع نتائج السنة الماضية | 12 | 92.31% |
| ٢٧ | مناقشة السياسة المحاسبية | 11 | 84.62% | ٣٢ | شرح التغير في الايرادات | 9 | 69.23% |
| ٢٨ | الإفصاح عن استخدام المعايير المحاسبية لحساباتها | 4 | 30.77% | ٣٣ | تطور العمليات المصرفية | 4 | 30.77% |
| ٢٩ | القيمة العادلة للشركة | 3 | 23.08% | ٣٤ | بيان الأداء | 11 | 84.62% |
| ٣٠ | السياسة المحاسبية المستخدمة في المحاسبة عن الأصول غير الملموسة | 7 | 53.85% | ٣٥ | تأثير تغير سعر الصرف | 13 | 100.00% |
| | **ثامنا ( مشاركة المجتمع )** | | | ٣٦ | معلومات عن إدارة المخاطر | 9 | 69.23% |
| ٤٨ | التبرعات للمجتمع | 1 | 7.69% | ٣٧ | عدد الموظفين | 2 | 15.38% |
| ٤٩ | المساهمة في الرياضة الوطنية | 1 | 7.69% | ٣٨ | متوسط دخل الموظفين | 5 | 38.46% |
| ٥٠ | العمل للحد من البطالة | 1 | 7.69% | ٣٩ | صحة وسلامة الموظفين | 2 | 15.38% |
| ٥١ | مشاريع الدعم الحكومي | 1 | 7.69% | ٤٠ | مستوى الحوافز | 1 | 7.69% |
| | **تاسعا ( القضايا البيئية )** | | | ٤١ | توظيف المعوقين | 1 | 7.69% |
| ٥٢ | النفقات البيئية | 1 | 7.69% | ٤٢ | ترحيل الموظفين | 2 | 15.38% |
| ٥٣ | الحد من التلوث | 1 | 7.69% | ٤٣ | الميزانية المخصصة للتدريب | 1 | 7.69% |
| ٥٤ | برامج إعادة التدوير | 1 | 7.69% | ٤٤ | المنح الدراسية | 1 | 7.69% |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٥٥ | الحصول على شهادة ايزو | 1 | 7.69% | ٤٥ | تقديم برنامج للتدريب | 1 | 7.69% |
| **عاشرا (معلومات عن حوكمة الشركات)** | | | | ٤٦ | تمكين المرأة | 1 | 7.69% |
| ٥٦ | كبار أسماء المساهمين من اعضاء مجلس الإدارة | 1 | 7.69% | ٤٣ | الميزانية المخصصة للتدريب | 1 | 7.69% |
| ٥٧ | أسماء أعضاء مجلس الدارة | 1 | 7.69% | ٤٧ | الموارد البشريه | 1 | 7.69% |
| ٥٨ | المناصب القيادية للأعضاء في البنوك الأخرى | 1 | 7.69% | **احدعشر (تكاليف البحث والتطوير)** | | | |
| ٥٩ | المؤهلات التعليمية لأعضاء المجلس | 1 | 7.69% | ٦٤ | سياسة البحت والتطوير | 1 | 7.69% |
| ٦٠ | الخبرة العملية لأعضاء مجلس الإدارة | 1 | 7.69% | ٦٥ | عدد العاملين في البحت والتطوير | 13 | 100.00% |
| ٦١ | كبار أسماء المساهمين | 1 | 7.69% | ٦٦ | ميزانية البحت والتطوير | 13 | 100.00% |
| ٦٢ | مكافأة أعضاء مجلس الإدارة | 1 | 7.69% | ٦٧ | مشاريع البحت والتطوير | 13 | 100.00% |
| ٦٣ | عدد أجتماعات مجلس الإدارة | 1 | 7.69% | **اثنى عشر (معلومات اخرى )** | | | |
| | | | | ٦٨ | التقارير القطاعية | 1 | 7.69% |
| | | | | ٦٩ | الرسوم البيانية | 1 | 7.69% |

# ملحق (٣) نتائج اختبار السببية والانحدار اللوجستي المتعدد

## جدول (١) اختبار السببية بين إستقلالية لجان المراجعة ومستوى الإفصاح الاختيارى

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| Y does not Granger Cause X1 | 37 | 5.75674 | 0.0073* |
| X1 does not Granger Cause Y | | 4.45880 | 0.0176 |

**اختبار السببية بين خبرة اعضاء لجان المراجعة ومستوى الإفصاح الاختيارى**

| | | | |
|---|---|---|---|
| Y does not Granger Cause X2 | 37 | 9.38895 | 0.0089* |
| X2 does not Granger Cause Y | | 10.55104 | 0.0017 |

**اختبار السببية بين حجم لجان المراجعة ومستوى الإفصاح الاختيارى**

| | | | |
|---|---|---|---|
| Y does not Granger Cause X3 | 37 | 7.02134 | 0.0108* |
| X3 does not Granger Cause Y | | 6.01064 | 0.0239 |

## جدول (٢) الانحدار اللوجستي المتعدد بين دور وجود لجان المراجعة ومستوى الإفصاح الاختيارى

**Variables in the Equation**

| | | B | S.E. | Wald | df | Sig. | Exp(B) | 95% C.I.for EXP(B) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | Lower | Upper |
| Step 1[a] | X1 | .398 | .075 | 19.113 | 1 | .000 | 3.225 | .202 | .452 |
| | X2 | .1534 | .031 | 38.194 | 1 | .0032 | .502 | .093 | .425 |
| | X3 | .007 | .037 | 24.54 | 1 | .000 | .502 | .001 | .329 |
| | X4 | .00008 | .001 | 7.600 | 1 | .015 | 1.409 | .00003 | .00008 |
| | Constant | .708679 | .260 | 2.724 | 1 | .128 | 4.427 | | |

a. Variable(s) entered on step 1: x1, x2, x3, x4